كلية إدارة المال والأعمال

قسـم المحـاسـبـة

أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية

The Impact of Implementation of Fair Value at the Financial Performance on Financial Reports of Jordanian Banks

إعداد الطالب
ساري سليمان عطا سليمان
الرقم الجامعي(0720504007)

إشراف الدكتور
سليمان حسين البشتاوي

2010

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة

رسالة ماجستير
بعنوان

أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية

The Impact of Implementation of Fair Value at the Financial Performance on Financial Reports of Jordanian Banks

إعداد الطالب:
ساري سليمان عطا سليمان
الرقم الجامعي (0720504007)

إشراف الدكتور
سليمان حسين البشتاوي

الفصل الدراسي الثاني 2010/2009

كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية

The Impact of Implementation of Fair Value at the Financial Performance on Financial Reports of Jordanian Banks

إعداد الطالب:
ساري سليمان عطا سليمان
الرقم الجامعي (٠٧٢٠٥٠٤٠٠٧)

إشراف
الدكتور سليمان حسين البشتاوي

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
١. د . سليمان حسين البشتاوي	مشرفاً ورئيساً	....
٢. د . محمد ياسين الرحاحلة	عضواً	....
٣. د . جمال عادلالشرايري	عضواً	....
٤. د .صالح خليل العقدة	عضواً	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٧

إهداء

إلى تراب الوطن الغالي المعتق بأنفاس الأجداد

إلى من كان يشد من أزري في متابعة مشواري العلمي
أبي العزيز

إلى نبع الحنان الصادق المعطاء التي خففت عني كل صعب
أمي الغالية

إلى من وقفوا إلى جانبي قلباً وروحا ووجداناً
إخوتي و أخواتي

إلى روح من لم ترهم عيني
أجدادي

إلى كل المخلصين العاملين بصمت ....

والى كل من أحب

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي يستحق الشكر أولاً ودائماً وأبداً والذي هداني ووفقني لإتمام هذه الرسالة .

والشكر الجزيل إلى مشرف رسالتي الدكتور **سليمان حسين البشتاوي** لما قدم لي من عون ونصح وإرشاد , ولما قدم من وقت وجهد .

والشكر موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة : **الدكتور محمد ياسين الرحاحلة , والدكتور جمال عادل الشرايري , والدكتور صالح خليل العقدة** , لما بذلوا من وقت وجهد في قراءة رسالتي , وعلى ما أثروا به رسالتي من ملاحظات مفيدة .

كما اشكر الدكتور **حسام الدين خداش** على نصيحته للبحث في موضوع القيمة العادلة, والشكر أيضا لدكتور **جمعة حميدات** على ملاحظاته القيمة حول أداة القياس .

كما اشكر **الدكتور أيمن خاطر** على تفضله بتحليل رسالتي إحصائيا , كما اشكر صديقي علي عبد الرحيم علي على المساعدة التي قدمها في الجاني العملي .

كما أتقدم بالشكر إلى رؤسائي وزملائي في دائرة الجمارك وأخص بالذكر مركز جمرك جابر.

والشكر الجزيل إلى الأستاذ سامي وديع شحادة على تدقيق رسالتي لغوياً .

وأقدم الشكر الكبير الذي أعجز عن وصفه إلى عائلتي الكريمة لما أولت لي من اهتمام كبير ودعم متواصل .

قائمة محتويات الدراسة

قائمة الجداول

الملخص باللغة العربية

أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية

إعداد الطالب : ساري سليمان عطا سليمان

إشراف الدكتور
سليمان حسين البشتاوي

ظهر في العقد الأخير ما يسمى بالقيمة العادلة , حيث كان له صدى لدى الجهات المستفيدة من القوائم المالية لما تتوقعه هذه الجهات من أثر سينتج عن تطبيق هذا المفهوم ، حيث جاءت هذه الدراسة كي تتوصل إلى أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في قطاع البنوك؛ والذي يتم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ليتم الاستفادة منها من قبل قطاع البنوك وكذلك الجهات المستفيدة من القوائم المالية لهذه البنوك .

حيث قام الباحث بهذه الدراسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المالي لقياس أثر تطبيق القيمة العادلة في البنوك الأردنية ، وتتوزع هذه المؤشرات على المجموعات الخمسة لمؤشرات الأداء المالي ، كما تم تقسيم هذه النسب في الدراسة إلى مجموعتين وهما :

١- نسب ذات علاقة بقائمة الدخل .

٢- نسب ذات علاقة بقائمة المركز المالي .

كما تم صياغة الفرضيات وأسئلة الدراسة بناءً على هذا التقسيم ، وقام الباحث باستخراج هذه النسب من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٨ ، وكانت عينة الدراسة بنسبة ٦٧% و بواقع عشرة بنوك من البنوك الأردنية , وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط من خلال تحليل البيانات بشكل كمي واختبارها إحصائيا ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج , من أهمها :

١- أن البنوك الأردنية تقوم بتحديد عائد معين للسهم العادي مما يساعدها على الحفاظ على وضعها السوقي .

٢- أن البنوك الأردنية تحتفظ بنسبة سيولة جيدة قادرة من خلالها الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

٣- أن البنوك الأردنية قادرة على منح تسهيلات ائتمانية بشكل اكبر لعملائها . .

كما وأوصت الدراسة ببعض الأمور, منها :

١- ضرورة أن تقوم الجهات المستفيدة من القوائم المالية للبنوك الأردنية الإطلاع على أكبر قدر ممكن من مؤشرات الأداء المالي عند القيام بعملية الاستثمار في البنوك الأردنية .

٢- ضرورة أن تقوم البنوك الأردنية برفع درجة المخاطرة لديها من خلال تخفيض السيولة للتوصل إلى زيادة في الربحية .

٣- ضرورة قيام البنوك الأردنية بمنح تسهيلات ائتمانية بشكل اكبر مما يؤدي إلى زيادة معدلات الدوران لديها .

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

الدراسات السابقة

مميزات الدراسة

فرضيات الدراسة

نموذج الدراسة

متغيرات الدراسة

منهجية الدراسة

التعريفات الإجرائية

المقدمة :

صاحب انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات العاملة فيها وتعتبر تطبيق هذه المعايير من الشروط التي تقوم منظمة التجارة العالمية بإلزام من يريد الانضمام لها ـ ومن ضمن هذه المعايير المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة ـ وذلك

لتتمكن من إدراج شركاتها في الأسواق العالمية والحصول على استثمارات أجنبية وتسويق سلعها في دول العالم .

و منذ فترة ليست بالقصيرة كانت تسعى الشركات إلى إظهار دخلها وفقاً للمفهوم المحاسبي التقليدي الذي يعتمد بشكل رئيسي على مفهوم التكلفة التاريخية . ونظراً لحاجة المستثمرين إلى معلومات مطابقة للواقع تتصف بالحداثة - حيث فشل مبدأ التكلفة التاريخية في توفير تلك النوعية من المعلومات - بدأ التوجهنحو إظهار الدخل وفقاً للمفهوم الاقتصادي المبني على استخدام القيمة العادلة ، حيث تركز هذه الدراسة على أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في قطاع معين وهو؛ البنوك الأردنية .

وكما نعلم أن القوائم المالية تمثل أساساً في معرفة مدى جدوى الاستثمار في أي شركة , كما "يمكن الاستفادة من مؤشرات الأداء المالي في تقييم أداء الشركة في مجالات مختلفة"(١) ، والتي يمكن توضيحها من خلال النسب المالية المختلفة ، وخلال العقد السابق اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو ما يسمى بالقيمة العادلة حيث تركز في مضمونها على مفهوم الإبلاغ المالي باعتبار أنه يمكن من خلاله إظهار القوائم المالية بشكل يعبر عن صحة المعلومات الموجودة بها ؛ لإبراز معلومات أكثر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية , حيث يوجه الاهتمام إلى مفهوم الدخل الاقتصادي ويبتعد عن مفهوم التكلفة التاريخية , وذلك ضمن شروط دقيقة توضحها المعايير الخاصة بالقيمة العادلة .

حيث تذكر دراسة القشي والخطيب بعنوان : (توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد) أن توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة يركز في مضمونه على القيمة العادلة والدخل الاقتصادي , الذي بدوره سينعكس بشكل مباشر على قوائم الشركات المالية ، وكذلك على قرارات المستثمرين بشكل منقطع النظير.(٢)

حيث هنا في الأردن يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل إلزامي للشركات المدرجة في السوق المالي , وهذا الإلزام في تطبيق المعايير صاحبهُ بعض السلبيات كما ذكرته دراسة القشي والخطيب فيما يتعلق بمعايير القيمة العادلة , ومنها :(٢)

١- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة.
٢- عدم توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة .
٣- عدم توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط تطبيق هذه المعايير .

وبناءً على ما سبق؛ سيكون هناك تأثير على قرارات المستثمرين بشكل أساسي , وكذلك على المستفيدين من القوائم المالية , بحيث إن تطبيق هذه المعايير مع وجود السلبيات السابقة تزعزع الثقة بهذه القوائم , وهذا سيؤثر على مؤشرات الأداء المالي لهذه البنوك , وهذا التأثير تم قياسه من خلال الإطار العملي لهذه للدراسة .

١-محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل، عمان ،الأردن، (٢٠٠٦) ، ص٣١ .

٢-ظاهر القشي و حازم الخطيب ، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**،مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ،المجلد ٢ ،العدد٢ ،جامعة الزيتونة الأردنية عمان،الأردن، (٢٠٠٤) , ص ٨٢ .

والمقصود هنا بمؤشرات الأداء المالي هو: مجموعة من النسب التي قام الباحث باستخدامها في قياس أثر القيمة العادلة على هذه المؤشرات .

كما أن للقيمة العادلة أهمية في إظهار القوائم المالية بشكل يوافق مفهوم الدخل الاقتصادي والذي يكون قريباً للواقع ، حيث إن القيمة العادلة مبنية بشكل أساسي على توفر أسعار سوقية

عند قياس جميع الأصول والالتزامات (في حال تقييمها) الخاضعة لمعايير القيمة العادلة, وذلك على العكس من التكلفة التاريخية التي تتصف بعدم جدواها .

حيث إن هذه الدراسة تعدت مفهومي الموثوقية والملائمة للبيانات المالية كي تركز على سؤال رئيسي وهو : هل هناك أثر لتطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية ؟

مشكلة الدراسة :

تقوم الشركات المساهمة العامة في الأردن بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، حيث إن البنوك الأردنية من ضمن هذه الشركات ، والتي تقوم بتطبيق هذه المعايير التي من ضمنها المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ، حيث إن للتحليل المالي من خلال مؤشرات الأداء المالي دور في بيان الأداء المالي لهذه البنوك والمنشآت بشكل عام من خلال تقسيمات النسب المختلفة مثل ـ نسب الربحية , والسيولة, والسوق, و هيكل رأس المال, والأداء ـ والتي من خلالها يتم تقييم أداء المنشاة بشكل تفصيلي, وصاحب تطبيق المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة عدم توفر بعض الأمور وهي :

١-عدم توفر أسواق قادرة على تحديد الأسعار السوقية لكافة الأصول و الالتزامات .
٢-عدم توفر كوادر مؤهلة للتعامل مع معايير القيمة العادلة .
٣-عدم توفر الأنظمة المحوسبة المعدة بناءً على بيانات القيمة العادلة .

إن عدم توفر هذه الأمور يؤدي إلى قصور في تطبيق القيمة العادلة مما يؤدي إلى آثار سلبية والذي بدوره سينعكس بشكل مباشر على قوائم الشركات المالية ، وكذلك على القرارات التمويلية التي تمنحها البنوك لعملائها وكذلك على قرارات المستثمرين ـ الحاليين والمحتملين ـ في هذه البنوك .

حيث إن التغير المتراكم في القيمة العادلة يظهر في جانب حقوق الملكية ، وتظهر أرباح أو (خسائر) القيمة العادلة في قائمة الدخل في حساب أرباح موجودات وأدوات مالية . ومن خلال العرض السابق يمكن عرض المشكلة بالتساؤلات التالية :

١- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية ؟

٢- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال التوصل إلى أهدافها حيث إن تطبيق القيمة العادلة يحسن من مستوى الإبلاغ المالي, وذلك بمجرد انتقاله من معلومات مالية تاريخية تتصف بأنها ذات جدوى

منخفضة إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتساعد في تحسين عملية التحليل المالي وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي .

إن هذا المستوى من الإبلاغ المالي يتيح للبنوك الأردنية اتخاذ قراراتها التمويلية على بينة, كما أن الإبلاغ المالي يساعد مستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية, حيث إن مؤشرات الأداء المالي لها دور في اتخاذ هذه القرارات, ويتم اتخاذها على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الواقع الفعلي للبنوك الأردنية ، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي : تلبية حاجات ومتطلبات الفئات العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص .

كما أن لتطبيق القيمة العادلة وقياس أثره على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأردنية أهمية في بيان ما يلي :

١- بيان الأداء المالي لهذه البنوك من خلال النسب المختلفة .
٢- بيان قدرة البنوك على منح التمويل لعملائها .
٣- بيان حاجة البنوك لتمويل مشاريعها على اختلاف أنواعها .
٤- بيان جدوى عملية الاستثمار في هذه البنوك من قبل المستثمرين الحاليين والمحتملين .

وتبرز أهمية الدراسة في بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في قطاع للبنوك الأردنية وانعكاس هذه الآثار على قرارات البنوك والجهات المستفيدة من القوائم المالية, وهذا بحد ذاته باعث ذو أهمية على القيام بهذه الدراسة .

أهداف الدراسة :

تعتبر معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة محط أنظار المحاسبين, حيث تلعب دوراً جيداً وذو أهمية مباشرة على القوائم المالية ، كما أن لمؤشرات الأداء المالي دوراً في إظهار كفاءة المنشأة في الأداء، حيث إن أهداف الدراسة تم صياغتها من خلال عنوان الدراسة وهو أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية و تتلخص هذه الأهداف فيما يلي :

١-بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

٢-بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

١- دراسة الطرايرة (٢٠٠٥) بعنوان :(١)
"التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"

حيث هدفت هذه الدراسة التي أجريت على البنوك العاملة في الأردن إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك, التعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد , التعرف على أهمية قواعد الإفصاح موضوع الدراسة من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي , تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة , الإفصاح عن معلومات أخرى متعلقة بالقيمة العادلة لم توجبها معايير المحاسبة الدولية .

ولتحقيق الأهداف أعلاه قام الباحث باستخدام المنهجية التالية وهي إعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتضمنها معايير المحاسبة الدولية وتنطبق على قطاع البنوك , ومن ثم قام بدراسة مدى الأخذ بهذه الافصاحات في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني بصفته الجهة المسئولة عن اعتماد البيانات المالية للبنوك قبل إصدارها , بالإضافة إلى دراسة مدى التزام البنوك بقواعد الإفصاح التي تضمنها المؤشر من خلال تحليل التقاريرالمالية للسنوات (٢٠٠١ و٢٠٠٢) . كما تم إعداد استبانة تضم مجموعة قواعد الإفصاح التي تضمنتها المحاسبة الدولية وعددها (٧٥) قاعدة, بالإضافة إلى إفصاحات أخرى مقترحة وعددها (١٢) بنداً لدراسة مدى أهميتها من وجهة نظر فئات الدراسة وهم : المحللون الماليون , والمستثمر الفرد, والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :
توصل الباحث الى ان هناك بعض الاختلافات بين متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة في تعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة الدولية , بلغت نسبة الإفصاح الفعلي عن قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة في القوائم المالية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حوالي ٧٣% , تبين عدم التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة لكل من : الموجودات والمطلوبات المالية, والممتلكات الاستثمارية, والمخاطر, والأدوات المالية, والبنود المالية, والأخرى المتفرقة, في حين تلتزم بالإفصاح عن قواعد الإفصاح المتعلقة بباقي المحاور , وجود تفاوت في نسبة الالتزام لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بين البنوك عينة الدراسة .

وقد أوصى الباحث في نهاية الدراسة بضرورة حث البنوك على الالتزام بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالافصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية , مع تفعيل الدور ألإشرافي والرقابي لكل من: البنك المركزي, وهيئة الأوراق المالية؛ للتأكد من التزام البنوك بذلك , بالإضافة إلى الأخذ بالإفصاحات المقترحة التي تساعد في تحقيق أهداف القوائم المالية المتعلقة بتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

١- جمال الطرايرة ، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ،(٢٠٠٥) .

٢- دراسة دهمش و أبو زر (٢٠٠٦) بعنوان " موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها" (١)

حيث هدفت هذه الدراسة على إجراء المفاضلات بين القيمة العادلة والقيمة التاريخية في ضوء التطور الزمني لمعايير المحاسبة وذلك من قبل واضعي المعايير (المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) وما تضمنته المبادئ المحاسبية الأمريكية (GAAP) .

وقد قام الباحثان باستخدام أسلوب المقارنة والمفاضلة بين القيمة العادلة والقيمة التاريخية في ضوء التطور الزمني لمعايير المحاسبة وذلك من قبل واضعي المعايير من خلال مواضيع هامة تتمثل في , الموثوقية والتقييم وتحيز الإدارة , قابلية التحقق لتقديرات القيمة العادلة , الإفصاحات الملائمة التي تسببت بالتغيرات بالقيمة العادلة , الاعتبارات المتعلقة بإدارة المحفظة الائتمانية , و المعالجة المحاسبية للمشتقات الائتمانية .

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هي : أن الأمر يحتاج إلى تطوير للطريقة المحاسبية البديلة (محاسبة القيمة العادلة) للتحرك للأمام بأسلوب متوازن لضمان أن نتائجها ستؤدي إلى تحسينات فعلية في الممارسات المحاسبية, واعتقدَ الباحثان أن استمرار الجدل حول القيمة العادلة سيخلق أسلوباً أكثر توازناً بالنسبة لخيار القيمة العادلة, والذي بدوره يمكن أن يساند وجود محاسبة شفافة بأسلوب يتطابق ويتسق مع ممارسات آمنة ومعقولة .

٣- دراسة صيام (٢٠٠٦) بعنوان " أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقه " (دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية). (٢)

وهدفت هذه الدراسة التي أجريت على البنوك التجارية في الأردن إلى ما يلي :
التعرف إلى مدى ملائمة المعلومات المحاسبية نتيجة لتطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية وما هي المعوقات التي تحد من تطبيقها .

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتطوير استبانة علمية, حيث اشتملت العينة على , المديرين العاملين في البنوك التجارية الأردنية , ومديري الفروع في البنوك التجارية الأردنية , ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية .

حيث إن عدد هذه البنوك أربعة عشر بنكاً, ومن خلال تحليله للإجابات واختبار الفرضيات توصل إلى مجموعة من النتائج و التوصيات, وهي , أن القيمة العادلة أكثر ملائمة لمتخذي القرارات, أنَ هناك تأييداً مرتفعاً من قبل القائمين على العمل المحاسبي في هذه البنوك بتطبيق محاسبة القيمة العادلة , توصل الباحث إلى وجود معوقات تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة .
ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ما يلي , ضرورة توضيح آلية لتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المهنية المعنية بمعاير المحاسبة , زيادة تأهيل العاملين في مجال المحاسبة من خلال عقد الدورات التدريبية .

١- نعيم دهمش وعفاف أبو زر ، **موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها،** المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع, جمعية المحاسبين القانونيين الأردنين ،عمان – الأردن ، أيلول ٢٠٠٦ .

٢- وليد صيام , **أثر القيمة العادلة على ملاءَمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها (دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية)** المؤتمر العلمي المهني السابع ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، عمان، الأردن ، أيلول ٢٠٠٦ .

٤- دراسة عدس و نور (٢٠٠٦) بعنوان : " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة" (دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونيين الأردنيين) . (١)

حيث هدفت هذه الدراسة التي أجريت في الأردن وطبقت على المحاسبين القانونيين الأردنيين إلى بيان مدى , رغبتهم في استخدام القيمة العادلة في قياس جميع أنواع الأصول وجعلها منهجاً مستقلاً في القياس المحاسبي , كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان فيما إذا كانت الظروف البيئة الأردنية تتوافق أو تتعارض مع تطبيق القيمة العادلة , وكما هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية , وبيان فيما إذا كان هناك غموض لدى عينة البحث حول مفهوم القيمة العادلة بالإضافة إلى تحديد مزايا ومعوقات القيمة السوقية العادلة.

ولتحقيق هذه الأهداف تضمنت منهجية الدراسة الاعتماد على الزيارات الميدانية واستطلاع رأي المحاسبين القانونيين الأردنيين من خلال توزيع استبانه على عينة البحث وثم تحليل الاستبانة بإستخدام الاسلوب الوصفي (الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية) لعينة البحث .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها , إن هناك تمسكا باستخدام التكلفة التاريخية من قبل عينة البحث على الرغم من أنها تعاني من مشاكل وعيوب , و توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تعزز خاصية الموضوعية وتحقق خاصية المقارنة في القياس المحاسبي , و توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تلائم كافة الفئات المهتمة بالمعلومات المحاسبية على اختلاف أهدافهم ومهما تنوعت استخداماتهم لهذه المعلومات , كما توصلت إلى أن استخدام القيمة العادلة يدعم استمرارية الشركة ,

كما توصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها : ضرورة قيام المحاسبين القانونيين الأردنيين بتشجيع الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتي تخص القيمة السوقية العادلة .

٥-دراسة مطر و السويطي (٢٠٠٦) بعنوان :

" أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية "(٢)

حيث هدفت هذه الدراسة التي طبقت على الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات إلى بيان , أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في مجالي الاعتراف والقياس على أسعار أسهم الشركات العاملة في هذا القطاع , كما عرضت الدراسة بعض تطبيقات القيمة العادلة عن الاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية لدى إعداد البيانات المالية وفقا لنصوص معياري المحاسبة الدوليين رقم (٣٩ و ٤٠) .

ولتحقيق هذه الأهداف تضمنت منهجية الدراسة عرض جدولاً مقارناً للنتائج السنوية لعينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاع الخدمات على مدار عامين (٢٠٠٤, ٢٠٠٥) والتأثيرات التي كانت متوقعة لها لعام ٢٠٠٦ لتأكيد على الآثار التي ترتبت على تطبيق المعياريين (٣٩ و٤٠).

١-نائل عدس و عبد الناصر نور، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة" (دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونيين الأردنيين)**، المؤتمر المهني العلمي السابع, جمعية المحاسبين القانونين الأردنين ، عمان، الأردن،أيلول، ٢٠٠٦.

٢- محمد مطر، وموسى السويطي ، **أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية**، المؤتمر المهني العلمي السابع, جمعية المحاسبين القانونيين الأردنين ، عمان، الأردن،أيلول، ٢٠٠٦.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة وهي, إن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس يحقق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على عملية الإبلاغ المالي بما يساعد في تعزيز موثوقية

وملاءَمة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية المنشورة , إن سوء استخدام القيمة العادلة له سلبيات كبيرة على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة لمستخدمي القوائم المالية,
و توصلت إلى أن بعض مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة العاملة في مجال الخدمات في الأردن قد تستغل بعض المنافذ والثغرات الموجودة في نصوص المعيارين الدوليين رقم (٣٩ و ٤٠) لغايات تجميل الأرباح .

ومن التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة : أنه يتوجب على الجهات الرقابية والإشرافية والمحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين مراعاة الحذر في تطبيق القيمة العادلة فيما يتعلق بالمعيارَين (٣٩،٤٠) عند إعداد وتدقيق البيانات المالية المنشورة .

٦- دراسة مبيضين و البشتاوي (٢٠٠٨) بعنوان :
" تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية " (١)
حيث هدفت هذه الدراسة التي أجريت في الأردن على قطاع شركات الوساطة المالية إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية , وخصوصا أن أساس القياس المحاسبي يعتمد على التكلفة التاريخية , وقد تطرقت الدراسة إلى شرح مختصر لمفهوم القيمة العادلة , وبعض إيجابيات وسلبيات اتباعها , وأهم المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقيمة العادلة .

ولتحقيق هذه الأهداف تضمنت الدراسة القيام بتحليل بيانات ست عشرة شركة من شركات الوساطة المالية لتأكيد تأثير القيمة العادلة في الشركات و قام الباحثان بإعداد استبانة بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية والأبحاث والدراسات المنشورة , وهدفت الاستبانة إلى هدفين رئيسيين:

- جمع بيانات ديمغرافية عن الأشخاص المجيبين على الاستبيانات (العمر,المستوى الوظيفي , التخصص والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة) .
- بيان تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية , وقام الباحثان بتوزيع (١٧٧) استبانة على (٥٩) شركة من شركات الوساطة المالية , كما تم استخدام حزمة برامج (SPSS) وكذلك تحليل الاتجاه.

وقد تم التوصل للعديد من النتائج وهي : أن غالبية أفراد العينة قد أكدوا بأن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية , إن معظم أفراد العينة قد أكدوا أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر موثوقية , هنالك تذبذب في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان , ما يؤدي ذلك إلى تذبذب في تقدير القيمة العادلة .

١- أحمد مبيضين و سليمان البشتاوي ، **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية** ،مجلة جامعة قناة السويس ، جمهورية مصر ،العدد١ ،(٢٠٠٨) .

وتوصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات, ومن أهمها :

١- تعديل التعليمات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية ، حتى لا يكون هناك أي مجال :
أ- للاجتهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة .
ب- التحيز في عملية قياسالبيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة .

٢- إصدار دليل خاص بالقيمة العادلة وتطبيقاتها من قبل الجهات المعنية في الأردن ، وذلك ليسهل فهمها .

ثانياًً : الدراسات الأجنبية :

١- دراسة Nash (2003) بعنوان " Fair Value " القيمة العادلة : (١)

حيث هدفت هذه الدراسة التي أجريت في أمريكا إلى بيان معوقات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة عند قياس الأصول والخصوم وخاصة الأصول والخصوم غير المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج أهمها :

١- إن استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة لقياس الأصول والخصوم غير المالية يؤدي إلى تزويد قائمة بيانات خاطئة أو مشوشة وأقل فائدة من البيانات المعتمدة على مبدأ التكلفة التاريخية .

٢- إن تعريف القيمة العادلة غير دقيق لأنه يعتمد على السعر وليس على القيمة .

٣- كما توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تهمل الأصول المعنوية على الرغم من أهميتها وهيمنتها في الوقت الحاضر.

٤- وأخيراً توصلت الدراسة إلى أنه يصعب تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول في حال عدم توافر سوق نشط .

أما التوصيات فأوصت الدراسة :

بالتحفظ عند استخدام القيمة العادلة للأسباب المشار إليها أعلاه, لكن يمكن استخدام القيمة العادلة في حال توافر سوق نشط للأصول والخصوم, لأن سعر السوق في هذه الحالة يكون هو القيمة العادلة .

1- Nash, Hazel Ann, (2003) , **Fair Value**, (on – line) , Available, www.ssrn.com .

٢- دراسة Dan bolt and Rees (٢٠٠٤) بعنوان

"Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions"
(اختبار محاسبة القيمة العادلة في ظروف عصيبة) : (١)

حيث قامت دراستهم باختبار ملاءمة محاسبة القيمة العادلة على نوعين من الشركات في المملكة المتحدة ، وهما كل من شركات العقارات وشركات الاستثمار ، ودراسة العلاقات ما بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المذكورة ، كما أن الدراسة قامت باختبار مقارنة بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً الصادرة في المملكة المتحدة ، والمعايير المحاسبية الدولية ، والمبادئ المحاسبية المطبقة في المملكة المتحدة ، فيما يتعلق بمسألة القياس المحاسبي للأصول . احتوت عينة الدراسة على (٤٤٦) شركة من شركات العقارات و (٩١٥) شركة من شركات الاستثمار .
واحتوت الدراسة على الفرضيات التالية :

١- محاسبة القيمة العادلة تقوم بتقديم معلومات أكثر ملاءَمة مما تقدمهُ التكلفة التاريخية, وهذا الأمر سيكون أكثر وضوحاً في الشركات الاستثمارية أكثر منه في الشركات العقارية.
٢- إن متغيرات الدخل سوف تكون غير مؤثرة عند حساب قيمة حقوق الملكية بالاعتماد على القيمة العادلة في شركات الاستثمار، وقَل تأثيراً في شركات العقارات.

تتضمن منهجية دراستهم بالاعتماد على نموذج رياضي يتضمن العائد على السهم كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة المستخدمة فهي: (معدل عائد السهم من صافي الدخل، القيمة الدفترية للسهم الواحد) .

كما تم أخذ المتغيرات التالية, والتي تمثل الأساس لقياس الفرضية الثانية للدراسة و هي : نسبة التغير في سعر السهم السنوي، صافي الدخل المحسوب طبقا لـ GAAPمقسوماً على سعر السهم الافتتاحي و صافي الدخل المحسوب بالتكلفة التاريخية مقسوم على سعر السهم، الدخل الصافي المحسوب بالقيمة العادلة مقسوم على سعر السهم و التغيرات في صافي الدخل الحاصل في كل من الطرق الثلاثة السابقة, والتغير الحاصل من عام لآخر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية المحسوب طبقا للتكلفة التاريخية و التغير الحاصل من عام لآخر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية المحسوبة طبقا لـ GAAP.

وتوصلت دراستهم إلى النتائج التالية وهي : إن محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمة أكثر ملاءمة من تلك المقدمة في ظل GAAP لكلا صنفي الشركات, ولكنها أكثر ملاءمة في شركات الاستثمار, إن متغيرات الدخل لها تأثير قوي عند التقييم بالقيمة العادلة عند وجود أخبار جيدة حول نشاط الشركات, بينما لا تكون كذلك عند وجود أخبار سيئة , وجدا أن هناك تحيزاً عند احتساب الإيرادات في كل من الطرق الثلاثة إن هذه الدراسة أيضاً قد قامت بالتطرق إلى اختبار مبدأ الملاءمة في القيم التي تظهر في القيم السوقية العادلة.

1-. Danbolt, J, and Ress, W A,(2004). "**Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions**", Working Paper, Department of Accounting and Finance, University of Glasgow.

٣- دراسة Dickinson and Liedtke (٢٠٠٤) بعنوان

Impact of a Fair Value on Financial Reporting System Insurance Companies

تأثير القيمة العادلة على نظام إعداد التقارير المالية في شركات التامين : (١)

حيث تم تقديم التقرير الثاني هذا لجمعية جنيف للمحاسبة تحليلاً لوجهات نظر شركات التأمين حول أثر معيار تقرير المحاسبة المالية الدولية المبني على أساس أسلوب بحث القيمة العادلة, حيث قامت بتقديمه وقامت بتوضيح أثره على عدد من سياسات شركة كبرى .

إن عملية المسح لعينة من شركات تأمين دولية كبرى والمقابلات مع مديرين ماليين كبار ومديرين تنفيذيين على مستوى عالٍ كشفت عن قضايا مهمة :

أولاً: لم تقم أي شركة من الشركات الأربعين التي اشتركت في المسح باستخدام نظام قيمة عادلة كامل كنموذج محاسبة عام للتخطيط الداخلي والضبط , وحتى لم تظهر أي شركة عن نيتها القيام بذلك.

ثانياً: أعلن كبار مديرو شركات التأمين أنهم كانوا تحت ضغط لتغيير أنظمة محاسبتهم الداخلية وذلك لجعلها تتناسب مع نظام التقرير الحديث، وهذا جاء بسبب التكلفة العالية والإرباك الذي سينتج عن استعمال نظامي محاسبة جنباً إلى جنب وفي نفس الوقت.

ثالثاً: إن تبني نظام تقرير على أساس القيمة العادلة الكامل سيؤدي إلى تغيير الاستراتيجيات المتعلقة بالعمل بشكل كبير وكذلك سياسات الشركة, والتي ستؤدي في النهاية إلى انخفاض تنافسية الشركات.

رابعاً: هناك اتفاق على أن التسارع في المكتسبات قد يؤدي إلى زيادة في رؤوس أموال المُؤمِّنين, وسيكون من الصعب توفير معلومات عن المكتسبات المتوقعة أو المأمولة في بيئة الاستثمار.

خامساً: يقول معظم المُؤمِّنين أن قياس القيمة العادلة للالتزامات القانونية فيما يتعلق بالتأمين ستكون غير موضوعية,وسيكون هناك مشاكل لا مفر منها استناداً لقانون ساربانس- أوكسلي .

1- Dickinson ,Gerry and Liedtke , Patrick .(2004).**Impactof a Fair Value on Financial Reporting System Insurance Companies**. Intenrational Association for the Study of Insurance Economics, June.pp3-81.

سادساً: تعتقد أغلبية الشركات أن الكشف عن القيمة العادلة للمسؤولية القانونية فيما يتعلق بالتأمين - حتى لو أمكن قياسها بشكل منطقي - فلن تؤدي إلى زيادة في شفافية الأدوات المالية للمستخدمين, ولكن هناك أقلية خارج الولايات المتحدة ترى أنها قد تؤدي إلى زيادة في الشفافية على حد ما من خلال استخدام معايير تقرير وطنية, وعلى أي حال، فإن كل الشركات ترى أن الزيادة في هذه الشفافية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بدلاً من أن تؤدي إلى تشويه القوائم المالية الأساسية, هناك إجماعٌ لنظام تقرير القيمة العادلة له بعض الأثر العكسي على دور نقل الخطر, والذي يلعبه قطاع التأمين في النظام الاقتصادي الواسع .

٤- دراسة Rosa and Bertoni (٢٠٠٥) بعنوان :

"Comprehensive, Income ,Fair Value ,And Conservatism: Aconceptual Framework For Reporting Financial Performance "

محافظة الدخل الشامل والقيمة العادلة على إطار تقييم الأداء المالي للشركات : (١)

حيث هدفت هذه الدراسة والتي أجريت في إيطاليا إلى بيان : أهمية القيمة العادلة وخاصة في البيئة الأوروبية . كما أنها وصفت الخلفية النظرية للخيارات التي أتاحها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (وهما التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة) لقياس الأداء المالي للشركات. وتوفير إطار مفاهيمي للخيارات السابقة مع الإشارة إلى المشاكل التي تظهر نتيجة اعتماد هذين النموذجين معاً (نموذج مختلط للمحاسبة) مع التركيز على الدول الأوروبية .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها : إناستخدام هذين الخيارين (البديلين) معاً فيهما مظاهر من عدم الانسجام . إن معايير التقارير المالية الدولية والتي تعتبر إلزامية لجميع شركات الاتحاد الأوروبي ، تركز بشكل كبير على القيمة العادلة كوسيلة لتحسين التمثيل الحقيقي والعادل للوضع المالي للشركات . يضاف إلى ذلك تقييم الأداء لتلك الشركات .

وأوصت الدراسة بضرورة شمول الدخل الشامل بالتقارير المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية .

٥- دراسة Thomas and others (٢٠٠٥) بعنوان :

The Quality Of Fair Value Measures For Property ,Plant ,And Equipment

قياس نوعية القيمة العادلة للملكية : (٢)

حيث هدفت هذه الدراسة التي أجريت في أمريكا إلى تقييم القيمة العادلة و التكلفة التاريخية عند استخدامها لقياس الممتلكات والمصانع والمعدات وذلك :

- حسب صفات وخصائص المعلومات المحاسبية المطلوبة في القائمة رقم (٢) لمفاهيم المحاسبة المالية .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن : استخدام القيمة العادلة لقياس الممتلكات والمعدات والمصانع مسموح بها كخيار بديل ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) .

1- Rosa,B.D. and Bertoni,M. (2005), **Comprehensive, Income ,Fair Value ,And Conservatism: Aconceptual Framework For Reporting Financial Performance**, (on – line) , Available, www.ssrn.com .

2- Herrmann . D, Saudagaran. S, and Thomas. W.B, (2005), **The Quality Of Fair Value Measures For Property ,Plant ,And Equipment**, (on – line) , Available, www.ssrn.com.

بعض الدول مثل استراليا وبريطانيا ونيوزيلندا وغيرها تسمح بالاعتراف بهذه الأصول وقياسها بالقيمة العادلة . كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة أكثر ملاءَمة لاتخاذ القرارات , وتساعد على التوقع للأرباح المستقبلية . كما توصلت الدراسة إلى أن قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة أفضل بالنسبة لخصائص المعلومات المحاسبية التالية وهي : القيمة التنبوئية ، والتغذية العكسية ، والحيادية ، والتوقيت المناسب ، وأن استخدام التكلفة التاريخية لقياس الممتلكات والمعدات والمصانع أفضل بالنسبة لخاصية قابلية التحقق (Verifiability) فقط . وأوصت الدراسة بضرورة إعادةالنظر بالطريقة المتبعة حالياً في أمريكا لقياس الممتلكات والمعدات والمصانع .

<u>الفائدة من الدراسات السابقة :</u>

تعددت الدراسات والأبحاث عن القيمة العادلة وظهرت دراسات كثيرة في دول العالم المتقدم حتى قبل بدء تطبيق القيمة العادلة أما في دول العالم الثالث وبالتحديد في الدول العربية بدأت الدراسات تظهر عن القيمة العادلة بعد بدء تطبيقها وبالتحديد في سنة ٢٠٠٤ وتميزت هذه الدراسات بتوجهات عديدة وهي كما يلي :

١-الدراسات الأجنبية : تعددت توجهات الدراسات الأجنبية ولم تركز كثيراً على مفهومي الموثوقية والملاءمة وذلك للان هذه الدراسات كانت تتم في دول أجنبية حيث إن الأسواق المالية وغيرها من أسواق الأصول والالتزامات كانت ناضجة لديها, وتوفر أنظمة قادرة على استيعاب بيانات القيمة العادلة, وتأهيل الكوادر القادرة على التعامل مع القيمة العادلة, و توفر قوانين وتشريعات تضبط تطبيق القيمة العادلة أي أن الأمور التي تسبق تطبيق القيمة العادلة كانت متوفرة لديها .

٢- الدراسات العربية : تعددت الدراسات العربية ولكن ركزت في أغلبها على مفهومي الموثوقية والملاءمة وذلك لعدم توفر الأمور التي تسبق تطبيق القيمة العادلة, التي تم ذكرها سابقاً .

*وبناءً على ذلك تكون الدراسة قد تعدت مفهومي الموثوقية والملاءمة التي ركزت عليها معظم الدراسات السابقة .

<u>ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :</u>

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركيزها على مؤشرات الأداء المالي متعدية ما هدفت إليه بعض الدراسات السابقة في دراسة مدى موثوقية القيمة العادلة ومدى الاعتماد على القوائم المالية المعدة بناءً على القيمة العادلة .

حيث سيعمل الباحث على التوصل إلى هذا الأثر من خلال مؤشرات الأداء المالي إلى بيان :

١- الأداء المالي لقطاع البنوك من خلال المؤشرات المالية المختلفة .
٢- بيان قدرة البنوك على منح التمويل لعملائها .
٣- بيان حاجة البنوك لتمويل مشاريعها على اختلاف أنواعها .
٤- بيان جدوى عملية الاستثمار في هذه البنوك من قبل المستثمرين الحاليين والمحتملين .

حيث إن هناك مجموعة من الدراسات توصلت إلى أن بعض إدارات الشركات في بعض القطاعات تقوم باستخدام القيمة العادلة بشكل سلبي مما يؤدي إلى التأثير على مصداقية البيانات المالية ، وتوصلت أيضاً إلى أن بعض مجالس هذه الإدارات قد تستغل بعض المنافذ والثغرات الموجودة في نصوص بعض معايير القيمة العادلة لغايات تجميل الأرباح, وهذا بدوره له أثر على عدالة القوائم المالية ، والذي بدوره يؤثر على الاداء المالي وعلى قرارات الجهات المستفيدة من القوائم المالية وبناءً عليه جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي, والتي بدورها تكون مفيدة لكثير من الجهات المستفيدة من القوائم المالية .

فرضيات الدراسة :

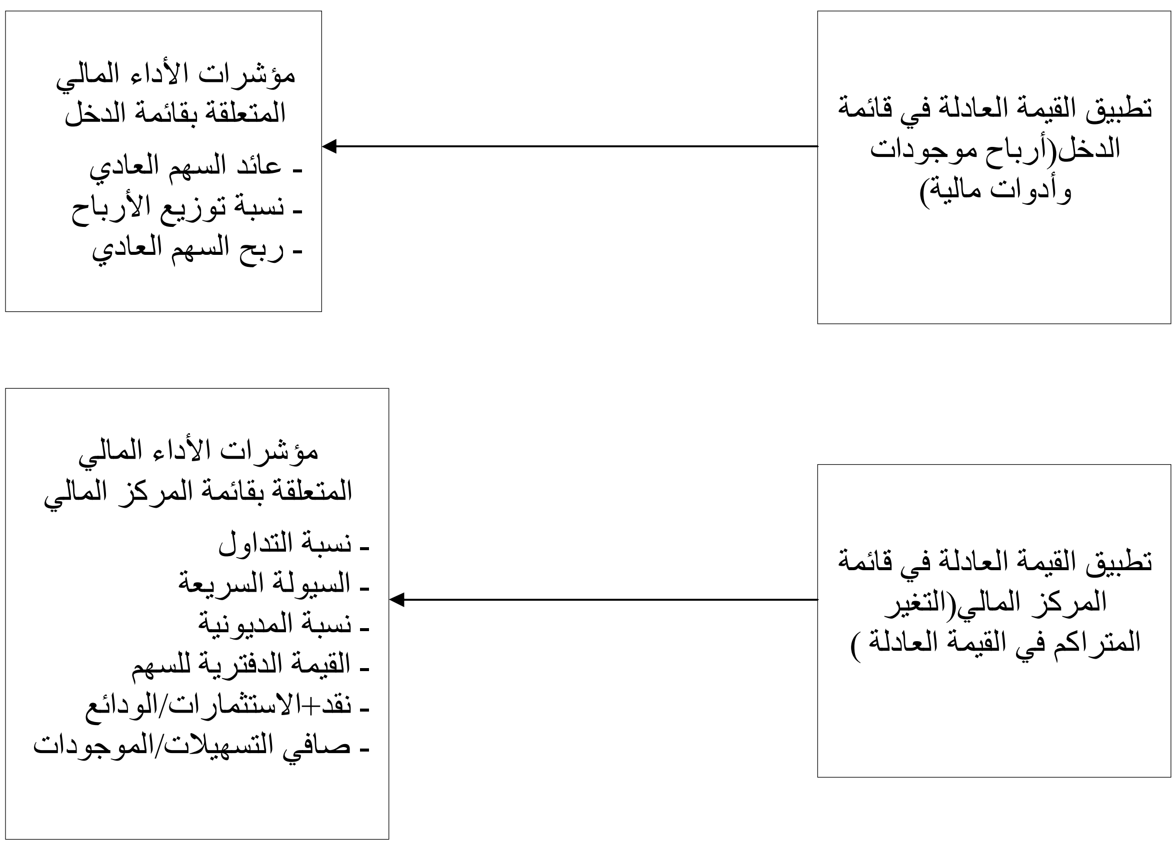
تركز الدراسة على أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في البنوك الأردنية من خلال مجموعة من النسب, واشتمل البحث على فرضيتان وهما :

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

نموذج الدراسة :

المتغير المستقل **المتغير التابع**



متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل : ويتمثل في :

١- تطبيق القيمة العادلة في قائمة الدخل .

٢- تطبيق القيمة العادلة في قائمة المركز المالي .

المتغير التابع : ويتمثل في مؤشرات الأداء المالي حيث ينقسم هذا المتغير إلى مجموعتين وهي التالي :

١- مؤشرات ذات علاقة بقائمة الدخل .

٢- مؤشرات ذات علاقة بقائمة المركز المالي .

منهجية الدراسة :

بيانات الدراسة : تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية بشكل كلي وهي التالي :

حيث تمثلت هذه البيانات بالكتب, والدوريات, والمؤتمرات, والدراسات السابقة, والقوانين والتعليمات, ومعايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالجانب النظري, والتقارير السنوية للبنوك الأردنية, واستخراج مؤشرات الأداء المالي من هذه التقارير فيما يتعلق بالجانب العملي .

نطاق الدراسة :

إن نطاق الدراسة ينحصر في قطاع البنوك الأردنية ، حيث تم حساب مؤشرات الأداء المالي المختارة من مختلف أنواع وتصنيفات النسب المالية وقياس أثر تطبيق القيمة العادلة على هذه المؤشرات في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

مجتمع الدراسة :

جميع البنوك الأردنيةولمدة ثمانية سنوات, وعددها خمسة عشر بنكاً, كون جميع البنوك الأردنية مطبقة لمعايير المحاسبة الدولية .

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة من ضمن البنوك الأردنية ، حيث تم اختيار عشرة بنوك أردنية لمدة ثمانية سنوات بالرجوع إلى قائمتين من القوائم المالية لكل بنك ولكل سنة وهما قائمة الدخل وقائمةالمركز المالي وبناءً على ذلك يكون الباحث قد استعان بثمانين قائمة مالية, وتمثل عينة الدراسة ما نسبته ٦٧% من المجتمع الإحصائي للدراسة, وهذه البنوك موضحة في الجدول التالي :

البنك الأردني الكويتي
البنك الأردني للاستثمار والتمويل
بنك الاستثمار العربي الأردني (الاستثماري)
بنك الإسكان
البنك الإسلامي الأردني
البنك الأهلي الأردني
البنك العربي
بنك القاهرة عمان
بنك المؤسسة العربية المصرفية
بنك الأردن

فترة الدراسة :

تتحدد نتائج هذه الدراسة بالسياق الزمني الذي ستجري فيه على القوائم السنوية المتمثلة بقائمتي الدخل والمركز المالي للبنوك الأردنية للأعوام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٨, حيث بدأ تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ في سنة ٢٠٠٠, أما باقي معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة بدأ تطبيقها في سنة ٢٠٠١ ولتوحيد سنوات القياس بدأت فترة الدراسة في سنة ٢٠٠١ .

أداة القياس :

إن أداة القياس في الدراسة هي مجموعة من النسب المالية, منها ماله ارتباط بقائمة الدخل, ومنها ماله ارتباط بقائمة المركز المالي . وهذه النسب تم اختيارها من مختلف أنواع وتصنيفات النسب المالية لكي تمثل مفهوم مؤشرات الأداء المالي وتشمله, حيث تعتبر هذه النسب مهمة في بيان أداء البنوك وكذلك للجهات المستفيدة من القوائم المالية :

أ : النسب ذات العلاقة بقائمة الدخل :
عائد السهم العادي ، نسبة توزيع الأرباح ، ربح السهم العادي ؛ وهي جميعها من نسب السوق.

ب : النسب ذات العلاقة بقائمة المركز المالي :
(نسبة التداول ، نسبة السيولة السريعة ، نسبة النقد+ الاستثمارات / الودائع, من نسب السيولة), (نسبة الديون إلى الموجودات، من نسب هيكل رأس المال), (نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي, من نسب السوق)، (نسبة صافي التسهيلات / الموجودات, من نسب الأداء) .

الجانب العملي :

تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي Spss وذلك من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regretion) من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها واستخراجها من القوائم المالية للبنوك الأردنية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨كمياً واختبارها إحصائيا باستخدام طريقة تحليل الانحدار وذلك لفحص فرضيات الدراسة .

التعريفات الإجرائية :

ـ القيمة العادلة Fair Value : القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد التزام بها بين أطراف ذوي معرفة وراغبة في إتمام الصفقة وعلى أساس تجاري . (١)

ـ مؤشرات الأداء المالي : وهي مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالاتها المختلفة, وذلك من خلال معادلة لكل نسبة . (٢)

ـ القوائم المالية : هي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات, وتوفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية .(٣)

١- محمد أبو نصار و جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، دار وائل ، عمان، الأردن ،(٢٠٠٩) ص٥٤١ .
٢- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل، عمان ،الأردن، (٢٠٠٦) ، ص ٣١ .
٣- عباس الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ، الكويت ،الطبعة الأولى, ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠ ،ص ٢١٠-٢١٥ .

ـ قائمة الدخل: هي القائمة التي يتم من خلالها بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية .(١)

ـ قائمة المركز المالي : وهي عبارة عن تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للوحدة المحاسبية, وذلك في لحظة زمنية (هي تاريخ إعداد القائمة) . (١)

ـ البنوك الأردنية : الشركة المرخصة لممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام قانون البنوك نافذ المفعول ، والتي تكون أسهمها مدرجة في بورصة عمان . (٢)

١ـ عباس الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ، الكويت ،الطبعة الأولى, ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠ ،ص ٢١٠-٢١٥.
٢ـ الموقع الالكتروني لبورصة عمان ، www.ase.com.jo.

الفصل الثاني

الإطار النظري للقيمة العادلة

مقدمة الفصل

<u>المبحث الأول</u> :

تعريف القيمة العادلة

مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة

<u>المبحث الثاني</u> :

توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة

مميزات أسس القياس

<u>المبحث الثالث</u> :

معايير ومتطلبات الاعتراف بالأصل

قياس القيمة العادلة

<u>المبحث الرابع</u> :

تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن

تعليمات هيئة الأوراق المالية

محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

آراء حول تطبيق القيمة العادلة في الأردن

مقدمة الفصل :

خلال العقد السابق اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو ما يسمى بالقيمة العادلة حيث تركز في مضمونها على مفهوم الإبلاغ المالي باعتبار انه يمكن من خلاله إظهار القوائم المالية بشكل يعبر عن صحة المعلومات الموجودة بها للإبراز معلومات أكثر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية حيث يوجه الاهتمام إلى مفهوم الدخل الاقتصادي والابتعاد عن مفهوم التكلفة التاريخية وذلك ضمن شروط دقيقة توضحها المعايير الخاصة بالقيمة العادلة .

وهذه المعايير لها انعكاس مباشر على القوائم المالية حيث هنا في الأردن يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل إلزامي للشركات المدرجة في السوق المالي وهذا الإلزام في تطبيق المعايير صاحبة بعض السلبيات فيما يخص معايير القيمة العادلة ومنها :

١-عدم توفير أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي يقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة.
٢-عدم توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة .
٣-عدم توفر قوانيين وتشريعات تساهم في ضبط تطبيق هذه المعايير .

وبناءاً على ما سبق سيكون هناك تأثير على قرارات المستثمرين بشكل أساسي والمستفيدين من القوائم المالية بحيث إن تطبيق هذه المعايير مع وجود السلبيات السابقة تزعزع الثقة بهذه القوائم .

كما أن للقيمة العادلة أهمية في إظهار القوائم المالية بشكل يوافق مفهوم الدخل الاقتصادي والذي يكون قريباً للواقع ، حيث إن القيمة العادلة مبنية بشكل أساسي على توفر أسعار سوقية عند القياس لجميع الأصول والالتزامات (في حال تقييمها) الخاضعة لمعايير القيمة العادلة وذلك على العكس من التكلفة التاريخية التي تتصف بعدم جدواها .

حيث ستناول هذا الفصل في المبحث الأول تعريف القيمة العادلة , مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة, أما المبحث الثاني سيتطرق إلى توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة, مميزات أسس القياس, أما المبحث الثالث سيتطرق إلى معايير ومتطلبات الاعتراف بالأصل, قياس القيمة العادلة, أما عن البحث الرابع والأخير سيتحدث عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن, تعليمات هيئة الأوراق المالية, محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية, آراء حول تطبيق القيمة العادلة في الأردن .

المبحث الأول :

مقدمة :

سيتناول هذا المبحث تعريف القيمة العادلة بناءً على تعريفات المعايير منفرة أو التعريفات التي وردت في المراجع المختلفة بشكل مجمل , كما سيتحدث عن تفاصيل مكونات تعريف القيمة العادلة ومن ثمة سينتقل إلى الحديث عن مزايا و انتقادات استخدام القيمة العادلة من خلال الدراسات العديدة التي تطرق إلى هذا الموضوع والتي سيتم بيانها بالتفصيل .

أولاً : تعريف القيمة العادلة :

تعددت تعريفات القيمة العادلة, فمنها ما توافق مع طبيعة المعيار الخاص به, ومنها ما هو عام يتكلم عن القيمة العادلة بشكل مجمل بحيث يشمل جميع الملامح الأساسية في التعريفات المتخصصة بكل معيار على حدة ومنها :

تعريف معيار المحاسبة الدولي (٣٩)
القيمة العادلة Fair value : القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد التزام بها بين أطراف ذوي معرفة وراغبة في إتمام الصفقة وعلى أساس تجاري . (١)

تعريف معيار المحاسبة الدولي (١٦)
القيمة العادلة Fair value: هي المبلغ الذي يمكن تحديده لقيمة الأصل في سوق نشط بين أطراف على دراية وراغبة, وحددت القيمة من خلال عملية تتم على أسس تجارية . (١)

تعريف معيار المحاسبة الدولي (٤٠)
القيمة العادلة للأصل Fair value : هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل به بين أطراف مطلعة وراغبة في تنفيذ عملية تبادل حقيقية . (١)

كما تعرَف القيمة العادلة للأصل حسب المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً على أنها ذلك المبلغ الذي يتم بوساطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقة بين أطراف راغبة ومطلعة في التبادل , بعيداً عن ظروف التصفية ,وفي المقابل تعتبر القيمة العادلة للمطلوبات على أنها تلك القيمة التي تستحق, أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية مع استبعاد أثر التصفية .

كما تم تعريف القيمة العادلة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IAS) في عدة معايير منها معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) الفترة (٨) والتي بينت أن القيمة العادلة هي : المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت . (٢)

وقد عرف معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٠٧) القيمة العادلة على أنها (قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقة بين أطراف راغبة في التعامل دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري) . (٣)

١-جمعة حميدات، **معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية** ، شركة صرح العالمية للاستشارات والتدريب ، ج٣ عمان, الأردن, ٢٠٠٨،ص – ص ١٧٦- ٣٤٨ .

٢-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، عمان ,الأردن،٢٠٠٦،ص١١٥٥.

3-Barth, M. E, Landsmam, W.R. and Wahlen, M.A. **Fair Value Accounting : Effects on Banks Earnings Volatility, Regulatory Caital , and Value Contractual Cash Flows.** Journal of Banking and Finance. (1995) . Vol, 19 Issue3-4,pp577-605.

تفاصيل مكونات تعريف القيمة العادلة :

بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) :" الممتلكات الاستثمارية " تفاصيل مكونات تعريف القيمة العادلة على النحو التالي :

١- إن القيمة العادلة يتم تحديدها بوقت في تاريخ معين وتبعاً لتغيير أحوال الأسواق من وقت لآخر.

٢- يشمل تعريف القيمة العادلة : " أطرافاً راغبة ومطلعة " ويقصد بذلك ما يأتي :

المشتري الراغب : هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر ، وهذا المشتري يقومبالشراء وفقاً لحقائق السوق الحالية وضمن توقعاته في هذه السوق ، مما يدفعه أن لا يدفع سعراً أعلى مما يتطلبه واقع السوق .

البائع الراغب : هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر , فهو بائع محفز لبيع ممتلكاته الاستثمارية بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المفتوح بعد قيامه بإجراءات "التسويق المناسبة". ويقصد بإجراءات التسويق المناسبة أن تعرض الممتلكات الاستثمارية في السوق بطرق ملائمة لتنفيذ بيعها بأفضل سعر ممكن بحيث تكون فترة العرض قبل وقت كافٍ من تاريخ البيانات المالية، لضمان لفت انتباه عدد مناسب من المشترين المحتملين.

الأطراف المطلعة : تعني أن كلاً من المشتري الراغب والبائع الراغب على علم ودراية واطلاع كافٍ بطبيعة ومواصفات الممتلكات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ الميزانية العمومية .

كما يشير تعريف القيمة العادلة إلى " عملية تجارية بحتة " : ويقصد بذلك أن تتم عمليه التبادل بين أطراف ولا تربطها علاقة محددة أو خاصة مؤثرة في تحديد السعر بشكل متفق عليه بل يتصرفان باستقلالية .(١)

كما أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسين :

المحور الأول : الأطراف المشتركة في الصفقة ويجب توافر ما يلي :

١- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة : أي أن تتم بين طرفين مستقلين يسعى كل واحد منهما للتفاوض على أفضل الشروط التي يمكن الحصول عليها .

٢-أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة , ولا يوجد معلومات ذات أهمية متوفرة لدى طرف دون توافرها لدى الطرف الآخر .

المحور الثاني :الظروف التي تتم فيها الصفقة : بحيث يشترط أن تتم في ظروف طبيعية, فلا تعتبر مثلاً ظروف التصفية معبرة عن القيمة العادلة؛ لأن البائع مجبر على البيع, وهذا ما يتلاقى مع معيار المحاسبة الأمريكي (١٠٧) .(٢)

١- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، مرجع سابق, ص ٢٠٢١-,٢٠٢٢
٢- طارق عبد العال حماد ، **محاسبة القيمة العادلة**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية ،٢٠٠٣،ص١٣- ١٤ .

يرى جمال الطرايرة في أطروحته أن تعريفات القيمة العادلة المختلفة تتضمن محاولة التأكيد على مجموعة من الثوابت الواجب توفرها لتعتبر القيمة عادلة, وأهمها :

١- أصل أو التزام مراد تقييمه و / أو تبادله .
٢-بائع ومشترٍ يرغبان بإتمام عملية التبادل دون وجود ضغوط على أي منهما للقيام بالعملية.
٣-بائع ومشترٍ مطلعان على علم ودراية بظروف السوق الخاص بالبند المراد تبادله .
٤- لا يوجد مصلحة مشتركة بين الطرفين يسعيان لتحقيقها من خلال عملية التبادل, وذلك برفع السعر أو تخفيضه بشكل مقصود .
٥-وجود سوق نشط تتم فيه عمليات التبادل بالشروط أعلاه .

كما أنه يرى أن تحقق هذه الأركان أو الثوابت لا يمكن الوصول له إلا نظرياً وإن حدث ذلك عملياً ففي حالات قليلة , ولا يعني هذا الرأي معارضته تطبيق محاسبة القيمة العادلة أو معارضة تطبيق هذا المفهوم في القياس , ولكنه يرى أن هناك مثالية عالية في صياغة التعريف للأسباب التالية :

١إن افتراض وجود طرفين (بائع ومشترٍ) لا يتوفر إلا في حالات التبادل الفعلي أو أن يكون هناك نية للتبادل, وهذا - مثلاً - غير متحقق في عمليات تقييم الأصول غير المتداولة .

٢-شمول التعريف "طرفين راغبين " يلغي حالات الحصول على سعر تقييم بين طرف مرتبط بالأصل أو الالتزام ويريد تقييمه وطرف آخر يحدد سعر البيع أو الشراء ومستعد للتنفيذ في ظل هذا السعر .

٣-عدم القدرة على التحقق من اطلاع الطرفين ودرايتهما بظروف السوق بشكل معقول .

٤-عدم إمكانية تحديد عمليات التبادل المتفق عليها بين طرفيها بهدف التأثير على السوق باتجاه محدد يخدمها , خاصة إذا ما كان أحد الطرفين أو كلاهما من صناع السوق(Market-Maker).

٥يكاد يكون السوق النشط محصوراً في أسواق بعض الأدوات المالية, ولذا فهو غير متوفر في أسواق البنود الأخرى, بالإضافة إلى عدم توفر أسواق لبعض البنود .(١)

وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة, لأنه ليس لكل الأصول و الالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق .

١-جمال الطرايرة ، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن,** أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ،(٢٠٠٥)، ص ٩٤-٩٥ .

ثانياً : مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة :

إن الجهات المستخدمة والمستفيدة من البيانات المالية هم بحاجة إلى معلومات ملائمة وتتصف بموثوقيتها وقابليتها للمقارنة لتقييم المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها؛ وذلك لتكون هذه المعلومات مهمة ومفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، ومعلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها مزايا عديدة وهي : (١)

١- إن القيمة العادلة أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمنشأة .

٢- إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي لأنه تم أخذ الأسعار السوقية بتاريخ معين في الاعتبار .

٣- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال .

كما أن هناك مزايا أخرى لاستخدام القيمة العادلة, ومنها:(٢)

١-تساعد المعلومات المأخوذة بناءً على القيمة العادلة على إجراء المقارنات بين المنشآت المشابهة التي تستخدم القيمة العادلة .

٢-إن المعلومات المأخوذة بناءً على القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية .

٣-إن واضعي معايير المحاسبة يدّعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا و الخبرة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية .

أما عن انتقادات القيمة العادلة فان كثرة البدائل والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تعتبر من عيوب النظام المحاسبي, ورغم مزايا تطبيق القيمة العادلة سابقة الذكر إلا أنه لم تقدم برنامجا متكاملا للاعتراف والقياس والإفصاح المالي, ولا تزال تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها, ومن أهم هذه الانتقادات هي : (٣)

١-إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة .

٢-هنالك الكثير من الاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها بالتكلفة التاريخية.

١- خالد الجعارات، **قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنين، أيلول ، ٢٠٠٦ , ص ١٥ .

٢- نعيم دهمش و عفاف ابو زر، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنين، عمان، الأردن، أيلول، ٢٠٠٤, ص ٥ – ٨ .

٣-نعيم خوري، **القيمة العادلة والنمو الاقتصادي**،المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنين، عمان، الأردن،أيلول، ٢٠٠٦, ص ٣ – ٤ .

٣- إن محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعتبر معقدة وذات طرق وقياس مختلفة, منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات مثل(الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق), ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة .

ويذكر دهمش و أبو زر انتقادات أخرى لاستخدام القيمة العادلة, ومنها :(١)

١يعتقد المعارضون لاستخدام القيمة العادلة أن هناك مجالاً كافياً لعدم موثوقية بعض التقديرات بالقيمة العادلة, بحيث يؤدي ذلك إلى انخفاض ملاءمة المعلومات أو تلاشيها .

٢-قد تختلف التقديرات من قبل الخبراء أو المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الدقة المطلوبة منها .

٣-قد تزيد تكاليف التقدير التي يتم دفعها للمقدرين عن المنافع المرجوة منها .

٤-قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب؛ وذلك لتغطية بعض الثغرات التي يمكن أن يتم اختراقها في نظام الرقابة الداخلي للمنشأة .

المشاكل التي تواجه تطبيق معايير القيمة العادلة:

يذكر السعافين من خلال نتائج بحثه وأبحاث أخرى مشاهدته في السوق الأردني , أن أهم المشاكل التي واجهت وما زالت تواجه تطبيق معايير القيمة العادلة هي :(٢)

١-أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية, وبالتالي هناك رفض للتغير .

٢-هنالك الكثير من الاستثمارات في منشآت غير مدرجة بالأسواق المالية .

٣-عدم وجود أسعار في السوق لبعض الموجودات, أو أن السعر في السوق لا يعكس السعر العادل .

٤-تعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها .

٥-قلة الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم .

٦-الاختلاف في وجهات النظر في تغير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.

٧-عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية .

١- نعيم دهمش وعفاف أبو زر، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، مرجع سابق, ص ٣١ .
٢- هيثم السعافين، **مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، المؤتمر العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنين، عمان، الأردن، أيلول،٢٠٠٦ , ص ٩ .

٨-إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة من قبل إدارة بعض الشركات.

٩-ارتفاع الكلفة , خصوصاً إذا ما تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة .

١٠-وجود عدم توافق في بعض الأحيان بين تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية .

١١- قدرة الإدارة على توزيع أرباح غير محققة أو زيادة رأس المال من خلال الأرباح غير المتحققة مع اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع .

المبحث الثاني :

يدور الحديث في هذا المبحث حول توجه الفكر المحاسبي عبر مراحل مختلفة نحو القيمة العادلة ويتطرق أيضا إلى الحديث عن أسس القياس للقيمة العادلة في حال عدم القدرة للوصل للقيمة العادلة من خلال السوق وسيتم عرض مميزات وسلبيات هذه الأسس .

توجه الفكر المحاسبي نحو المحاسبة عن القيمة العادلة :

على الرغم من أن مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس قد تم طرحه بشكل فعلي في السنين العشر الأخيرة من القرن الماضي , إلا أن محاولات الخروج عن أساس التكلفة التاريخية قد بدأت منذ فتره طويلة , حيث كانت تهدف بشكل دائم إلى قياس البنود المالية بقيمة تعادل قيمتها الحالية أو الجارية أو تكون قريبة منها , خاصة إذا ما كانت هناك فروقات كبيرة بين التكلفة التاريخية والقيمة الحالية أو الجارية للبند المالي .

ولقد أفرزت محاولات الخروج عن محاسبة التكلفة التاريخية العديد من أسس القياس الأخرى كالتكلفة الجارية , والتكلفة الاستبدالية , وصافي القيمة القابلة للتحقق , والقيمة السوقية وغيرها, وتباينت الآراء ووجهات النظر حول هذه الأسس وكيفية تطبيقها وإمكانية تحديدها والمفاضلة بينها ، لكن محاولات البحث في ضرورة أن تعكس البيانات المالية حقيقة الوضع المالي ونتائج الأداء للمنشأة وأن توفر المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة لمستخدمي هذه البيانات استمرت في الظهور ؛ ففي بداية الثمانينيات من القرن الماضي , أصدرت الجمعيات المهنية في العديد من الدول تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبة سعر السوق مكان ما يقابلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات .(١)

كما أشارت العديد من الدراسات إلى توجه واضعي المعايير في معظم الدول بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية بدلاً من الكلفة التاريخية , ويأتي هذا التوجه الآن كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحاً بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية وفشلت معايير المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية في توفير معلومات ملائمة .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية - مثلاً - قامت هيئة الأوراق المالية (SEC) بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية في بداية عام ١٩٩٠ لغرض استخدام القيمة السوقية في المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية , وخصوصاً في المؤسسات المالية , كون محاسبة التكلفة التاريخية تنتج معلومات غير ملائمة لتقييم المحافظ الاستثمارية، كما أنها تعطي مجالاً للمديرين للتلاعب في الأرقام في القوائم المالية .(٢)

كل ما سبق أدى إلى توحيد أسس القياس الأخرى غير التكلفة التاريخية, وما تتضمنه هذه الأسس من مفاهيم وأهداف في أساس قياس واحد في محاولة لمعالجة نقاط الضعف والانتقادات الموجهة للمحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية, وأطلق على هذا الأساس "القيمة العادلة " , ليطبق جنباً إلى جنب مع أساس التكلفة التاريخية , بل إنه يقدم في الجانب التطبيقي في حال توفرت الشروط والظروف المناسبة لذلك بما يحقق في النهاية الأفضل لخصائص المعلومات المحاسبية, وخاصة ما يتعلق بخاصتي الملاءمة و الموثوقية .

1-Dean, G.W. **A Modern Phoenix**, Abacus, Mar,1998, Vol. 34.(1), pp,1- 3 .

2-Beatty, Anne, **The Effects of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Mangement : How Fair Is It** ? , Review (federal Reserve Bank of Saint Louis) , 1995, Vol.77(1), Jan-Feb,pp.25-40 .

وقد تم تبرير استخدام مصطلح القيمة العادلة "Fair Value" من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق . (١)

تعتبر القيمة العادلة أداة مقارنة أفضل من استخدام طريقة التكلفة التاريخية فعلى فرض أن شركتين تملكان نفس النوع من الآلات ولكن مع فارق في تاريخ الشراء فستظهر تكلفة كل منهما بشكل مختلف, مع أنه لا يمكن أن يكون هناك تطابق في الساعات التشغيلية للآلات في كلا الشركتين, وبناءً على ذلك تعتبر القيمة العادلة أساساً يتصف بالمعقولية بشكل أفضل من التكلفة التاريخية, وبعد ذلك يمكن إجراء مقارنة تتصف بالموضوعية .

وقد أظهر مجلس معايير المحاسبة الدولية أكثر من أساس للقياس بشكل عام, وهذه الأسس هي : (٢)

أولاً : التكلفة التاريخية : حيث يتم تسجيل وتقييد الأصول طبقاً للمبلغ الذي تم دفعه مقابل الحصول على الأصل , أو ما يعادله, أو حسب القيمة العادلة للبند المقابل الذي تم دفعه مقابل الحصول على الأصل, أو ما يعادله, أو حسب القيمة العادلة للبند المقابل الذي تم تقديمه من أجل الحصول على ذلك الأصل في تاريخ العملية, وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الالتزام, أو في بعض الأحيان بمبلغ النقد المتوقع دفعه لسداد الالتزام ضمن الظرف الطبيعي للنشاط . (٢)

ويمكن تلخيص متطلبات مبدأ التكلفة التاريخية بالبنود التالية : (٣)

١-قياس جميع الأصول والخدمات التي تحصل عليها المنشأة بتكلفة الحصول عليها وجعلها بحاله تكون فيها جاهزة للاستخدام .

٢-تقاس التكاليف بالمبالغ المستثمرة فيها ويعبر عنها بوحدات نقدية أو ما يعادلها .

٣يجب أن تصنف التكاليف لتسهيل مهمة معالجتها محاسبياً، فمثلاً : لو تم شراء عقار يتكون من أرض وبناء فيجب أن توزع التكلفة الكلية محاسبياً بين الأرض والبناء ؛ ليتسنى اهتلاك تكلفة البناء على طول فترة عمره الإنتاجي المقدر .

٤- في كل فترة محاسبية يتم تنزيل تكلفة الحصول على إيرادات الفترة من هذه الإيرادات من أجل تحديد صافي ربح الفترة .

٥-يجب أن تقيم الالتزامات على أساس تاريخي ؛ وذلك لأن الالتزامات تنشأ نتيجة حيازة الأصول, وبما أن الأصول تقيم في البداية بالتكلفة التاريخية فإن هذه الالتزامات لا بد من أن تقيم هي الأخرى وفقاً للمبدأ التاريخي في احتساب التكلفة .

ويتفق مبدأ التكلفة التاريخية مع عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية, وبالتالي فهو يعطي مستخدم الإبلاغ المالي ثقة بما يرد فيها, حيث يتم تفضيل مبدأ التكلفة التاريخية على أدوات القياس الأخرى للأسباب التالية : (٤)

1- Barth, Marry, **Fair value accounting : Evidence from investment securities and the market valuation of banks**; Accounting Revirw, (1997), Vol.69 ,Issue 1 , Jan, p(12) .

٢- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ،مرجع سابق،ص ٨٠- ٨١.

٣- نعيم دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية**، عمان، الأردن، منشورات معهد الدراسات المصرفية ،(١٩٩٥)، ص٣٨ .

4-Kieso, D.E. weygandt, J.J and Warfield, T.D. Intermediate Accounting . Eighth Edition John Wiley and Sons, (2001), Inc, pp501-502 .

١- أنها تعكس القيمة الجارية أو العادلة في تاريخ الاقتداء .
٢- تعتبر التكلفة التاريخية عن حدوث عملية تبادلية حقيقية وليست افتراضية وهذا ما يزيد من موثوقيتها .
٣- لا يتم الاعتراف بأي نوع من الأرباح أو الخسائر إلا عند البيع ولا تثبت بناء على تقديرات .

إن التكلفة التاريخية تتميز بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها؛ لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث العملية التجارية, كما أنها غير قابلة للجدل أو التغير, وتعتبر واقعية لتوفر المستندات والوثائق المؤيدة لها, وهي بالتالي دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي قابل للتحقق وغير قابل للحكم الشخصي, حيث يوفر هذا المبدأ طريقة علمية وسهلة لتسجيل قيم الأصول في الميزانية . (١)

ومن الانتقادات الموجهة للإبلاغ المالي وخاصة فيما يخص الميزانية العمومية المبني على مبدأ التكلفة التاريخية ما يلي : (٢)

١-لا يمكن استخدام الميزانية العمومية كمؤشر عن القيمة الاقتصادية للمنشأة إذا ما تم اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية فهي لا تعكس القيمة الجارية للمنشأة .

٢-هناك العديد من البنود في الميزانية تخضع للتقدير عند تحديد القيمة الدفترية, مثل : تقدير الذمم المدينة وما يترتب عليها من تقدير التحصيل وبيع, أو التخلص من المخزون وتقدير العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل, وقد يتم استخدام التقدير الشخصي .

٣-لا يتم الاعتراف ببنود ذات قيمة مادية للمنشأة مثل الشهرة الداخلية .

٤-عدم أخذ القيمة الزمنية لعناصر الميزانية العمومية بعين الاعتبار, حيث إنه لدى استخدام مبدأ التكلفة التاريخية فإن مصاريف الإهلاك تحتسب على أساس التكلفة التاريخية للأصل, في حين يتم احتساب الإيرادات على أساس القيمة الجارية, وهذا يؤدي إلى إحداث فجوة في أسس مقابلة الإيرادات بالنفقات, فالمصاريف تحتسب على مبدأ التكلفة التاريخية , والإيرادات تحتسب على أساس القيمة الجارية .

ثانياً : التكلفة الاستبدالية : وهي ذلك القدر من النقد الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي ، أو فيما يمكن أن تتوافر للمنشأة من نقدية عندما تتحمل التزام من الالتزامات في الوقت الحالي . (٣)

التكلفة الاستبدالية :

مميزات نموذج التكلفة الاستبدالية : (٤)

١-باستخدام هذه الطريقة يتم التخلي عن مبدأ التحقق إذ يتم الاعتراف بأي تغير في القيمة في الفترة التي تحدث فيها دون تأجيل ذلك إلى حد إتمام عملية تحقق الإيراد ،وبذلك سوف يكون رقم الدخل للفترة غير ممزوج بدخل فترات سابقة ناتجة عن مكاسب الاحتفاظ بموجودات ثابتة تعود لتلك الفترات .

١- نعيم دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية**، مرجع سابق, ص ٣٨ - ٣٩ .

2-Epstein,B.J.and Mirza,A.A.IAS2000, **Interpretation, and Application of International Accounting Standerd 2000** .John Wiley and Son, (2001), Inc,pp70-71 .

٣- أحمد مبيضين و سليمان البشتاوي ، **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية** ،مجلة جامعة قناة السويس ، جمهورية مصر ،العدد١ ،(٢٠٠٨) .

٤- مؤيد الفضل وآخرون ، **المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة للنشر، (٢٠٠٢)، ص ٨١-٨٢ .

٢-عملية الفصل بين الدخل التشغيلي الناتج عن الأنشطة الاعتيادية للمنشأة ومكاسب أو خسائر الاحتفاظ بموجودات ثابتة تساعد في فصل نتائج الفترات السابقة مما يؤدي إلى موضوعية تقييم الأداء .

٣-بسبب اعتماد هذه الطريقة على وحدة النقد في عمليات القياس تكون البيانات الناتجة عنها قابلة للتفسير ومفهومة من قبل مستخدمي القوائم المالية .

سلبيات نموذج التكلفة الاستبدالية (١)

١-اعتماد الأحكام الشخصية في عمليات التقييم ،ولا سيما عندما لا يتوفر سوق الموجودات المستعملة لاستبدال الموجودات المستخدمة حالياً .

٢-استخدام طريقة التكلفة الاستبدالية للوحدة النقدية في القياس, يعني : تجاهلها لآثار التغير العام في الأسعار, وبذلك ستؤدي إلى صعوبة إجراء المقارنات الفترية, وكذلك لن تعبر القوائم المالية المعدة وفقها عن مكاسب أو خسائر الاحتفاظ بفقرات نقدية .

ثالثاً: التكلفة الجارية : تقّيد الأصول وفقاً للنقد الذي يفترض أن يتم دفعه مقابل الحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر, وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الالتزام في الوقت الحاضر . (٢)

مميزات التكلفة الجارية : (٣)

١-يأخذ أساس التكلفة الجارية في الاعتبار التغيرات في أسعار كل نوع من أنواع عناصر المركز المالي ، فقد تكون أسعار بعض العناصر في انخفاض مستمر في الوقت الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار.

٢-تعتبر طريقة التكلفة الجارية أفضل لقياس كفاءة الأداء , فعلى سبيل المثال : يعتبر مصروف الاهتلاك الذي يتم احتسابه على أساس التكلفة الجارية بدلاً من أساس التكلفة التاريخية مقاساً أفضل لتقييم كفاءة الأداء, فإذا افترضنا أن إحدى الشركات اشترت آلة بالأسعار الجارية الحالية وأن شركة أخرى اشترت نفس الآلة قبل خمس سنوات, فبالتالي من المهم أن يتم احتساب الاهتلاك السنوي للآلة التي قامت بشرائها الشركة قبل خمس سنوات على أساس القيمة الجارية من أجل تحقيق العدالة في مقارنة الأداء .

٣-تعتبر التكلفة الجارية أقرب لقيمة المنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من الأصل, فقد يكون من الصعب تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من الأصل المملوك في حين يمكن تحديد القيمة الجارية الحالية .

٤-تعتبر وسيلة للحفاظ على رأس المال المادي .

سلبيات التكلفة الجارية : (٣)

١-صعوبة تحديد القيمة الجارية للأصول في كل الأوقات, مما يؤدي إلى استخدام التقديرات الشخصية غير الموضوعية .

٢-إن وظيفة الحفاظ على رأس المال المادي من وظيفة الإدارة وليست من وظائف المحاسبين .

١- مؤيد الفضل وآخرون ، **المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ٨١-٨٢ .

٢- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ،مرجع سابق،ص ٨٠- ٨١.

3- Belkaoui, A.R. **Accounting Theory**. UK: Thomson Learning, (2000), p 401 .

٣-لا يمكن اعتبار التكلفة الجارية للأصل قريبة من قيمته السوقية العادلة حيث تحدد قيمة الأصل من خلال التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الاحتفاظ به .

رابعاً : صافي القيمة القابلة للتحقق : وتقّيد الأصول بقيمة النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصول بشكل منظم, وتقيد الالتزامات بقيمة السداد, أي : بالمبلغ النقدي غير المخصوم, أو ما يعادل المبلغ النقدي المتوقع استخدامه لسداد الالتزام ضمن الظرف الطبيعي للنشاط . (١)

صافي القيمة القابلة للتحقق : (٢)

مميزات صافي القيمة القابلة للتحقق :

١- أنها تحدد القيمة الجارية للأصول في السوق وبذلك يمكن معرفة واقعية التكلفة التاريخية المسجلة بها الأصول بحكم قربها أو بعدها عن صافي القيمة البيعية .

٢-أنها تعتبر أساساً لمعرفة السيولة التي يمكن أن تتوفر للمنشأة في وقت معين فيما لو تم التخلص من الأصول, وتعطي مؤشراً عن مدى إمكانية استعمال الأصول وخاصة طويلة الأجل في تمويل سداد الديون سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل .

٣-تعتبر صافي القيمة القابلة للتحقق أسلساً لاحتساب الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل, ويجب احتساب هذه القيمة لمقارنتها بالقيمة في الاستخدام واختيار القيمة الأعلى لكونها هي القيمة القابلة للاسترداد .

٤-تعتبر صافي القيمة القابلة للتحقق أداة لقياس تكلفة الفرصة البديلة وفقاً للمفهوم الاقتصادي حيث إن تكلفة الفرصة البديلة تمثل القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل وهذه التكلفة تعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإمكانية استمرارية امتلاك الأصل أو بيعه .

٥-تعتبر صافي القيمة القابلة للتحقق عن إمكانية تكيف المنشأة مع البيئة التي تعمل فيها, حيث إن المنشأة التي لديها أصول قابلة للتحويل إلى نقدية تكون لها القدرة على التكيف والاستمرار أكثر من غيرها .

٦-إن استخدام صافي القيمة القابلة للتحقق كبديل تقييم يلغي الحاجة إلى تقدير عمر الأصل لغايات تحديد قسط الإطفاء الواجب تحميله كمصروف لدخل الفترة ويتحدد الإطفاء في أي وقت بالفارق بين صافي القيمة البيعية للأصل وقيمته الدفترية .

سلبيات صافي القيمة القابلة للتحقق :

١-عدم وجود أسواق نشطة تتحد فيها أسعار الأصول طبقاً لعوامل العرض والطلب, ولذلك فإن الأسعار المحددة لا تمثل قيمة الأصول البيعية الحقيقية والعادلة .

٢-لا يمكن الاعتماد على الأسعار التي يقوم بتقديرها العاملون والوكلاء في سوق الأصول المستعملة, حيث إن منطلق الأسعار التي يقومون بتحديدها هو إمكانية قيامهم بشراء هذه الأصول, وبالتالي تبخيس الثمن البيعي المقدر من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .

١- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ،مرجع سابق،ص ٨٠- ٨١.

2-Belkaoui, A.R. **Accounting Theory**. UK: Thomson Learning, (2000), p 407 .

٣-لا يمكن الاعتماد على الأسعار البيعية التي يمكن الحصول عليها على انها القيم القابلة للتحقق, لكون الأصول لا تعرض لغايات البيع, بل ما يتم عمله في الغالب هو ذكر الخصائص والمواصفات التي يتمتع بها الأصل وعمره وجودته وخاصة في ظل صعوبة نقله وصعوبة التقاء المشتري مع المتخصصين في المنشأة, مما يعني أن السعر يتم تحديده استناداً إلى أسس تسعير لا تتمتع بالدقة والوضوح والشفافية .

٤-إن صافي القيمة القابلة للتحقق يعني أن الأصل المملوك للمنشأة يتم تقديره بالإضافة إلى تقدير تكاليف التخلص من الأصل للوصول إلى هذه القيمة, وعلى تقدير هذه التكاليف أكثر من انتقاد وهي :

أ- إن التقدير يتم بطريقة تخمينية وقد تزيد أو تنقص أو تتحقق أو لا تتحقق فلا يوجد معايير واضحة لاحتسابها .

ب- إن هذه التكاليف يتم طرحها من القيمة البيعية, وهذه يعني : أن صافي القيمة البيعية لا تمثلقيمة الأصل المستخدم حالياً بل قيمته مخفضة بمقدار التكاليف المقدرة .

ج- هي تكاليف مفترضة لكون المنشأة لا تنوي في حقيقتها التخلص من الأصل, بل فقط لغايات تقدير قيمتة القابلة للتحقق .

٥-لا يمكن أن تمثل صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق للأصول طويلة الأجل القيمة العادلة لها من وجهة نظر المنشأة باعتبار أهمية مثل هذه الأصول في المنشأة, حيث إن عمليتها الإنتاجية والتشغيلية تقوم عليها, وبذلك فلا يمكن أن يكون الأصل المملوك يشكل ذات القيمة التي يمثلها لطرف آخر .

٦-ان صافي القيمة البيعية لأصول المنشأة وخاصة طويلة الأجل مرتبطة بانتفاء فرضية الاستمرارية, فبالرغم مما يقول به المنظرون في أسعار الخروج إلا أن الحقيقة الهامة التي ينطوي عليها هو أن هذه الأسعار لا يمكن تحديدها بدقة إلا مع افتراض التخلص من الأصل .

٧-إن الأصل الذي يتم تحديد صافي قيمته البيعية يتضمن هامش ربح معين متذبذب حسب العرض والطلب بالنسبة للمشتري, وهذا الهامش يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الطرف الآخر الذي يطرح هذا الهامش إضافة إلى التكاليف المقدرة الأخرى من ثمن البيع خاصة إذا كان المشتري لا ينوي الاحتفاظ في الأصل .

٨-صعوبة تحديد صافي القيمة البيعية لكثير من الأصول منفردة كالشهرة .

٩-إن الأمور التعاقدية ليس من السهولة تحديد صافي قيمتها البيعية .

١٠- لا تتميز المعلومات المعدلة بأسعار الخروج بالمصداقية والموثوقية والاعتمادية, ولا يمكن أن تكون بالتالي أساساً سليماً لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية, ويتم فقط الاسترشاد بها في ظل توجهات وانطباعات عامة كمؤشرات تقريبية .

خامساً : القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية : تقّيد الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تولدها الأصول في الظروف الطبيعية للنشاط, وتقيد الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية المتوقع أن يحتاج إليها المشروع لسداد الالتزامات ضمن الظرف الطبيعي للنشاط . (١)

القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية : (٢)

مميزات طريقة القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية :

وتقوم هذه الطريقة على تقدير صافي القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الأصول خلال فترة زمنية معينة مخصومة بشكل مناسب .

سلبيات طريقة القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية :

١-إن هناك صعوبة بالغة في تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها من الأصل؛ لأن ذلك يعتمد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية, ومما يزيد من تلك الصعوبة هو اشتراك العديد من الأصول مجتمعة في توليد بعض التدفقات النقدية .

٢-هنالك صعوبة في تحديد التدفقات النقدية الخارجة المتوقع إنفاقها على الأصل طول فترة عمره الإنتاجي, كما أن هناك صعوبة كبيرة في تحديد العمر الإنتاجي للأصل وقيمته في نهاية عمره الإنتاجي بشكل دقيق .

٣-إن تحديد معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية سيكون عرضه للتقدير الشخصي, ويزيد من صعوبة تقديره إذا كان العمر الإنتاجي للأصل طويلاً وأسعار الفائدة متذبذبة .

٤-كما أن هذه الطريقة تتطلب توافر درجة معقولة من التأكد بخصوص تحقق الإيرادات وغيرها من عناصر تحديد هذه القيمة .

كما يمكن تقسيم أسس(أدوات) القياس من وجهة نظر أخرى إلى توجهات ثلاثة هي : (٣)

١أدوات قياس ذات توجه ماضٍ – تاريخي :

كان هناك رأي تقليدي سائد للمحاسبين قبل سيادة مفهوم القيمة العادلة بفضل مبدأ التكلفة التاريخية, فهي من وجهة نظرهم أكثر موضوعية وقابلية للتحقق ولا وجود للبعد الشخصي في التقييم, لأن القيمة هنا ناتجة عن عملية تبادلية حقيقية بين البائع والمشتري ، في حين يعتبر معارضو مبدأ التكلفة التاريخية أن القيمة دائماً ما تتغير مع مرور الوقت, وبالتالي يكون مبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم للقيام بعملية القياس والتقييم .

١- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ،مرجع سابق،ص ٨٠- ٨١.

2- Belkaoui, A.R. **Accounting Theory**. UK: Thomson Learning, (2000), p 393 .

3- Schroeder, Clark, and Carhy, **Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases**,(2003), Wiley and Sons , Inc, p 140 .

٢-أدوات قياس ذات توجه حالي – القيمة الاستبدالية :

الذين يفضلون مبدأ التكلفة الجارية يعتبرون أنها تعكس الظروف الراهنة, وبالتالي تمثل القيمة الجارية للمنشأة, وإنهم يعتبرون في الوقت ذاته بأنه قد يكون استخدام مبدأ القيمة الجارية غير ممكن لكافة بنود الميزانية العمومية وأنه إذا ما استخدمت فقد يؤدي هذا إلى تسجيل أرباح أو خسائر غير متحققة في قائمة الدخل .

٣-أدوات قياس ذات توجه مستقبلي – القيمة المتوقعة :

إن الذين يفضلون هذا التوجه يعتبرونه المفهوم الأقرب للمفهوم الاقتصادي للدخل, وبالتالي فهو الأكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية, ومن انتقادات هذا المفهوم هي صعوبة تقدير التدفقات النقدية المرافقة لعناصر الميزانية العمومية, وكذلك عدم التأكد من توقيت التدفقات النقدية وصعوبة التحقق من نسبة الخصم المناسبة .

المبحث الثالث :

تهتم المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة بتقييم الأصول و الالتزامات المختلفة بقيمتها السوقية أي القيمة الفعلية أو الحقيقية من خلال الأسواق المالية بمختلف أشكالها , حيث إن هذا التقييم يهدف إلى تحقيق مفهوم الإبلاغ المالي , ويتطرق هذا المبحث للكلام عن معايير و متطلبات الاعتراف بالأصل وقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها .

معايير ومتطلبات الاعتراف بالأصل :(١)

ويقصد بالاعتراف : الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشأة بشكل أولي (لأول مرة) أصلاً أو التزاماً في الميزانية العمومية .

أولاً : معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) :

١-يتم الاعتراف وتسجيل قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات في حالة توفر شرطين هما:

أ- إن هناك منافع اقتصادية مستقبلية ستتدفق إلى المنشأة نتيجة استغلال أو استخدام الأصل.
ب- يمكن قياس الأصل بشكل موثوق .

٢-إن أساس الاعتراف أعلاه يستخدم لجميع تكاليف الممتلكات والمصانع والمعدات التي يتم تكبدها عند التملك وتتضمن جميع التكاليف التي يتم تكبدها للحصول على الأصل أو لإنشاء الأصل وتشييده .

٣-يتم اعتبار مصاريف الصيانة كمصروف إيرادي في حالة محافظته على الحالة التشغيلية العادية للأصل ولا تؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي حيث يقفل في بيان الدخل .

ثانياً : معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) :

١-يتم الاعتراف بالأصول أو المطلوبات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية ، ويتم إثبات عمليات الشراء أو البيع باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف و الإثبات في الدفاتر .

٢- يتم إلغاء الاعتراف بأصل أو جزء منه عندما تفقد السيطرة على الحقوق التعاقدية لذلك الأصل أو عندما تقوم بالتنازل عن الأصل .

٣- عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسجلة والمقابل المستلم في قائمة الدخل, كما يتم الاعتراف برصيد أي متراكم أرباح أو خسائر وارد ضمن حقوق الملكية الناجم عن إعادة تقييم الأصول المالية في فترات سابقة .

٤- يتم إلغاء الالتزامات النقدية عندما يتم سدادها أو عندما يتم إلغاؤها أو التنازل عنها ، وفي حالة عملية التبادل بين التزامات يتم الاعتراف بأي فروقات ناجمة عن عملية التبادل كربح أو خسارة في قائمة الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار أية مدفوعات سواء كانت نقدية أم غير نقدية خلال التبادل .

١-محمد أبو نصار و جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، دار وائل ، عمان، الأردن ،(٢٠٠٩) ص ٢٤٨- ٢٤٩ ، ٦٥٢-٦٥٣ .

ثالثاً : معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) : (١)

يتم الاعتراف بالاستثمارات العقارية من قبل المنشأة كأصول عند توفر الشرطين التاليين مجتمعين :

- من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمارات العقارية إلى المنشأة .

- من الممكن قياس تكلفة الاستثمارات العقارية بموثوقية .

قياس القيمة العادلة :

هناك إرشادات و أسس مختلفة لقياس القيمة العادلة, حيث تطرقت معايير المحاسبة الدولية المختلفة وذات العلاقة بالقيمة العادلة إلى هذه الأسس والإرشادات, وإن تطبيق هذه الأسس يؤدي إلى التوصل إلى معلومات تتصف بالموثوقية ، حيث وصفت القيمة العادلة بكثير من الدراسات والأبحاث بأنها تعتبر أفضل من القيمة التاريخية وذلك بناءً على الإيجابيات التي تم ذكرها سابقاً, وذلك رغم وجود بعض السلبيات والصعوبات في التطبيق .

حيث تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية المختلفة :

معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ :(٢)

كانت آخر تعديلات على هذا المعيار في عام ٢٠٠٣ حيث بدأ تطبيق هذه التعديلات في ٢٠٠٥/١/١ .

بين معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ في الفقرة رقم ١٥ أنه في القياس الأولي يجب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المؤهل للاعتراف به كأصل مبدئي على أساس التكلفة ، وذكرت الفقرة رقم ٢٣ من نفس المعيار أن تكلفة البند في هذا المعيار هو السعر النقدي المقابل في تاريخ الاعتراف .

القياس بعد الاعتراف :

ذكرت الفقرة رقم ٢٩ من معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ أن على المنشاة اختيار نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية خاصة بها, وتقوم بتطبيق تلك السياسة أو النموذج المختار على كافة مكونات فئة الممتلكات والمصانع والمعدات .

١- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، مرجع سابق ص ٦٩٩.

٢- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، مرجع سابق ص ٩٤٤-٩٤٧ .

ينص نموذج التكلفة أنه بعد الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات على أنه أصل يتم تسجيل هذا البند بسعر التكلفة مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة .

أما نموذج إعادة التقييم نص على أنه يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم والتي هي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة, والقيمة العادلة هنا تكون مبينة على أدلة معتمدة على السوق وتحدد من خلال مقيم مهني محترف ، وفي حالة عدم القدرة على تحديد القيمة السوقية العادلة بسبب الطبيعة المتخصصة لتلك الأصول أو بسبب ندرة بيع تلك الأصول يتم عندها تقدير القيمة العادلة من خلال مدخل الدخل أو القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك .

تتم إعادة التقييم لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات سنوياً في حالة وجود اختلاف جوهري أو كبير بين القيمة العادلة للأصل المعاد تقيمه وبين القيمة الدفترية المسجلة للأصل, وفي حال عدم وجود اختلاف يتم إعادة التقييم كل ثلاث سنوات إلى خمس, ويعتبر ذلك كافياً نظراً لاستقرار أسعار تلك الأصول .

كما عرف معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ الممتلكات والمصانع والمعدات بأنها أصول ملموسة : (١)
١-تحتفظ بها المنشأة من أجل استخدامها في إنتاج أو تزويد السوق بالبضائع وبالخدمات أو للإيجار للغير أو لإغراض إدارية .

٢-أن تكون من المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة .

معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ : (٢)

كانت آخر تعديلات على هذا المعيار في عام ٢٠٠٤ حيث بدأ تطبيق هذه التعديلات في ٢٠٠٥/١/١ .

تصنيف الأصول المالية وفق هذا المعيار إلى الفئات الأربعة التالية, وذلك لأغراض القياس اللاحق لهذه الأصول عند إعداد القوائم المالية وبعد الاعتراف المبدئي لتلك الأصول :
١- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) حيث تقسم إلى فئتين :
أ- المخصصة .
ب- أصول محتفظ بها للمتاجرة .
٢- أصول مالية معدة للبيع .
٣- استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق .
٤- القروض والذمم المدينة .

١- حسين القاضي و مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، دار الثقافة ، (٢٠٠٨) ، عمان، الأردن ،ص ١٤٤ .

٢- محمد أبو نصار و جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، مرجع سابق ص ٦٥٣-٦٧٠.

ويذكر المعيار أنه في القياس الأولي تقاس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لها مضافاً إليها تكاليف العملية باستثناء الأصول والمطلوبات المالية المصنفة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وهي التي تختار المنشاة قياسها بالقيمة العادلة أو للمتاجرة فيتم قياسها بمقدار ثمن الشراء ، أما الأصول والمطلوبات المالية المصنفة كالمعدة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وكذلك القروض والذمم فتسجل بقيمة الشراء أو الإصدار.

القياس اللاحق أو بعد الاعتراف :

يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة قياس تلك الأصول بتصنيفاتها المختلفة بالقيمة العادلة أو بتكلفة وفق نوعها ، والقيمة العادلة وفق هذا المعيار المبلغ الذي يحدد لأداة مالية أو أي بند آخر والذي يمكن مبادلة أصل به أو تسوية التزام بين أطراف على اطلاع وراغبة في عملية تتم على أساس تجاري وكما تم بيانه أعلاه هناك أنواع مختلفة للأدوات المالية منها ثلاث أنواع تقاس بالقيمة العادلة وهي :

١-الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (أي فروقات التقييم لها تعالج من خلال بيان الدخل) .

٢-الأصول المالية المعدة للبيع .

٣-المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل .

٤-الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ويستثنى هذا النوع ليقاس بالتكلفة .

ويتم الحصول على القيمة العادلة من خلال :

١-الأسعار المنشورة في سوق نشط, وتعتبر أفضل دليل على القيمة العادلة, وذلك من خلال سوق الأوراق المالية أو تاجر أو وسيط أو منظمة مثل الجهات الحكومية, وتعتبر القيمة العادلة المبلغ الذي يتحدد فعلاً من خلال عمليات التبادل بشكل منتظم وعلى أساس تجاري .

٢-في حال تعثر الحصول على القيمة العادلة من خلال الأسواق المالية يتم اعتبار السعر الذي تم في آخر عملية قبل تاريخ إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة .

٣-أما فيما يخص الأصول والتزامات المالية التي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة من خلال أحد وسائل التقييم مثل نموذج تسعير الخيارات أو نموذج خصم التدفقات النقدية .

معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ :(١)

كانت آخر تعديلات على هذا المعيار في عام ٢٠٠٣ حيث بدأ تطبيق هذه التعديلات في ٢٠٠٥/١/١ .

بين معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ في الفقرة رقم ٢٠ أنه في القياس الأولي يتم قياس الاستثمارات العقارية بتكلفتها ويتوجب تضمين تكاليف العملية في القياس المبدئي .

القياس بعد الاعتراف :
ذكرت الفقرة رقم ٣٢ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ أن على المنشأة اختيار نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة كسياسة محاسبية خاصة بها وتقوم بتطبيق تلك السياسة أو النموذج المختار على كافة مكونات فئة الاستثمارات العقارية .

نموذج التكلفة للاستثمارات العقارية هو نفس نموذج التكلفة المستخدم في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ , والذي يتم بموجبه إظهار الاستثمارات العقارية في الميزانية بالتكلفة مطروحاً منها مجمّع الاهتلاك ومتراكم خسائر الانخفاض (التدني) في قيمة الأصل .

يتم تحديد القيمة العادلة لهذا المعيار من خلال نموذج القيمة العادلة بناءً على الأسس التالية :

١-يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة وأفضل وسيلة يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية الحالية للبند, ويعبر السعر السوقي هذا عن السعر الأكثر احتمالاً ومن الممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق, ومن خصائصه أنه يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه البائع في ظل ظروف السوق الطبيعية دون أي تضخيم أو تخفيض في ظل ظروف اقتصادية خاصة .

٢-تعتبر الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة .

في حالة عدم توافر أسعار سوقية جارية يمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة تتضمن :

أ -الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مختلفة من حيث الطبيعة والموقع بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروق الناتجة عن الاختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات .

ب _ الأسعار الأخيرة في سوق أقل نشاطا مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي .

ج _ خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حالياً أو بالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة .

١-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، مرجع سابق ص ٢٠١٨-٢٠٢٥ .

وبين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٣) بخصوص اندماج الأعمال بالفقرة رقم (١٤) أن معالجة عمليات دمج الأعمال باستخدام أسلوب طريقة الشراء فقط وعدم جواز استخدام طريقة المصالح المشتركة . (١)

كما بين المعيار مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال على النحو التالي :

١-يتطلب المعيار أن تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشآت الأعمال بطريقة الشراء .

٢-يجب أن يتم تحديد الطرف الدامج (المشتري) في كل اندماج منشآت أعمال داخلة ضمن نطاقه .

٣-يجب على المنشأة الدامجة (المشترية) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة (نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى) والالتزامات التي تم تحملها ، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج (المشتري) مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة أخرى تعزى لعملية التملك (المصاريف القانونية ، وأتعاب المحاسبين).
تاريخ التبادل : هو التاريخ الذي يحصل فيه المشتري (المنشأة الدامجة) على السيطرة الفعالة على المنشأة المندمجة في عملية تبادل منفردة .

٤-يجب على المنشاة المشترية (الدامجة) الاعتراف بشكل منفصل في تاريخ الاندماج بالأصول المحددة والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراة (المندمجة) .

٥-يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة المتملكة من قبل المنشأة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة تملك ١٠٠% وتشارك الأقلية في التغير بالقيمة العادلة .

٦- يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المتملكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات ، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (٥) والتي تقاس بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع المقدرة.

٧- الشهرة :يعترف المشتري (الدامج) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء, وهي ما تعرف بالشهرة الموجبة ويتم احتسابها وفق هذا المعيار كما يلي :
الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) ــ القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة والالتزامات المحتملة .

١- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، مرجع سابق ص ٧٥١ ــ ٧٥٥ .

٨- إذا كانت تكلفة الشراء وهي (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة فإن هناك شهرة سالبة والتي تسمى حديثاً " الشراء بأسعار مخفضة" Bargain Purchases والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل . وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للأصول والالتزامات المتملكة وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراة والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة .

٩- يتم القياس اللاحق للشهرة(بتاريخ إعداد القوائم المالية اللاحقة للاقتناء) بالتكلفة مطروحاً منها مجمّع خسائر التدني وتخضع الشهرة لاختبار التدني سنوياً أو أكثر من مرة إذا كانت هناك أحداث وظروف تشير إلى احتمالية تدني الشهرة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) المتعلق بتدني قيمة الأصول .

١٠- الشهرة المعترف بها نتيجة عملية اندماج سابقة يتم التوقف عن إطفائها اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/٣١ ، ويتم إقفال مجمع الإطفاء في حساب الشهرة ويخضع رصيد الشهرة الصافي للتدني كما ذكر في النقطة رقم ١٠ .

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٦ : والذي يتحدث عن المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد ، حيث عرف المعيار خطط المنافع المحددة على أنها : تلك الخطط التي تكون فيها المنافع مبالغ مضمونة ويتم تحديد المبالغ التي ستدفع كمنافع تقاعد من خلال الرجوع إلى معادلة معينة تعتمد عادة على مكاسب الموظفين أو عدد سنوات الخدمة . وبين المعيار أنه يجب تسجيل استثمارات الخطة بالقيمة العادلة التي تكون في حال الأوراق المالية المتداولة بقيمتها السوقية العادلة .(١)

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) : " الأدوات المالية : الإفصاح والعرض " بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي :(٢)

١-إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة, حيث إن سعر السوق المناسب هو :

أ- سعر العرض الحالي : لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره .

ب- السعر المعروض (سعر الطلب) : لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل .

ج- سعر آخر عملية : حيث يمثل السعر في حالة عدم توافر معلومات عن الأسعار الحالية شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ التقييم .

د- أسعار السوق الوسيطة : إذا كان لدى المشروع مراكز أصول والتزامات متقابلة .

١- محمد أبو نصار و جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، مرجع سابق ص ٤١٩.

٢- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، مرجع سابق ص ١٣٣١-١٣٤١ .

٢-إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية) أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية, ومن أهم هذه الوسائل :

أ -القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهرياً للأداة المراد تقييمها .

ب-تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوي لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها (بشكل جوهري) نفس الشروط والخصائص (كمتطلبات الملاءمة والفترة المتبقية للاستحقاق والعملة التي سيتم الدفع بها).

٣- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة, وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه .

٤- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها, وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم لتحديد القيمة العادلة .

٥- وفي جميع الحالات أعلاه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كافة التكاليف ذات الأثر المادي التي سيتم تكبدها عند مبادلة الأداة المالية أو تسويتها, مثل : الضرائب والرسوم والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة بالإضافة إلى الرسوم المفروضة من قبل الوكالات المنظمة أو البورصات .

ويبين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ : والذي تخصص بالحديث عن الانخفاض في قيمة الأصول ، أن القيمة العادلة للأصل هي سعر بيع الأصل في سوق نشط مطروحاً منها النفقات المتوقع تحملها في سبيل إتمام عملية البيع مثل العمولات والسمسرة ورسوم نقل ملكية الأصل ، كما أنه في حال عدم وجود اعتقاد بأن قيمة الأصل قيد الاستعمال تزيد بشكل جوهري عن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عندها يتم اعتبار القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع هي القيمة القابلة للاسترداد . (١)

وكذلك فقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) : " الموجودات غير الملموسة " تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي :(٢)
١-الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي .

١- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، مرجع سابق ص٥٨٩ .

٢-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، مرجع سابق ص١٦٦٩-١٦٨٧ .

٢-قد يوفر سعر أحدث عملية ممثلة أساساً يمكن بناءً عليه تقدير القيمة العادلة شريطة عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل .

٣-القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها وتشمل هذه الأساليب (في حال كانت مناسبة) تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة على عمليات السوق الحالية مثل ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل .

وبين معيار المحاسبة الدولي رقم(٤١) والخاص بالزراعة حيث تقاس القيمة العادلة كما يلي:(١)

١يقاس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي بمقدار قيمته العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع .

٢تقاس المنتجات الزراعية التي يتم حصادها من الأصل البيولوجي بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع .

ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال سوق نشط والذي يعتبر أفضل طريقة لتحديد القيمة العادلة، وفي حال عدم وجود سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة بعدة وسائل :

١-سعر أحدث صفقة تمت في السوق .

٢-الأسعار السوقية لأصول مشابهة مع إجراء تعديل يخص الاختلاف في الأصل .

٣-الأسعار السائدة لوحدة الأصل البيولوجي أو المنتجات البيولوجية .

٤-القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المتوقعة من الأصل مخصومة بسعر السوق الحالي قبل الضريبة لتقدير القيمة العادلة .

١- جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية** ، مرجع سابق ، ص ٤١٢- ٤١٤ .

يبين الجدول التالي متطلبات الاعتراف وقياس القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية : (١)

رقم المعيار	البيـــــــــــــــان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
٢	المخزون	**ف٦** : يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.
٣	اندماج الأعمال	- يتطلب المعيار أن تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشآت الأعمال بطريقة الشراء . - يجب على المنشاة الدامجة (المشترية) ان تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول . - يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة المتملكة من قبل المنشأة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء . - يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المتملكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات . - يعترف المشتري (الدامج) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء . - يتم القياس اللاحق للشهرة (بتاريخ إعداد القوائم المالية اللاحقة للاقتناء) بالتكلفة مطروحاً منها مجمع خسائر التدني وتخضع الشهرة لاختبار التدني سنوياً أو أكثر من مرة إذا كانت هناك أحداث وظروف تشير إلى احتمالية تدني الشهرة . (٢)
٧	الأدوات المالية : الإفصاحات	المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدولي رقم (٣٢) و(٣٩) . (٢)
١٦	الممتلكات والمصانع والمعدات	**ف٢٩**: المعالجة البديلة المسموح بها : بعد الاعتراف الأولي بالأصل يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم الذي يساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي اهتلاك متراكم لاحق وأية خسارة متراكمة في انخفاض القيمة . **ف٣٤** : عندما يعاد تقييم أحد بنود الممتلكات والمصانع والمعدات فإنه يجب إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه البند المعاد تقييمه .
١٨	الإيراد	ف ٩ : يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام .
١٩	منافع الموظفين	**ف ٥٠/ج** : تشمل محاسبة المنشأة لخطط المنافع المحددة : تحديد القيمة العادلة لموجودات الخطة . **ف ٥٤/د** : تخصم القيمة العادلة لموجودات خطة المنافع المحددة لتحديد مطلوبات الخطة .

٢٠	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	**<u>ف ٧ و ٢٤</u>** : تتضمن تثبيت المنح الحكومية بالقيمة العادلة .
٢٦	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	**<u>ف ٣٢</u>** : يجب إثبات استثمارات برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة وفي حالة عدم توفر تقدير للقيمة العادلة يجب الإفصاح عن أسباب ذلك .
٣٨	الأصول غير الملموسة	**<u>ف ٦٤ /ب</u>** : المعالجة البديلة المسموح بها : بعد الاعتراف المبدئي يتم قياس الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة (المبلغ المعاد تقييمه مخصوماً منه اطفاءات وخسائر متراكمة لاحقة). **ف ٢٧** : إذا تم امتلاك أصل غير ملموس في عملية ضم الأعمال فإن تكلفة هذا الأصل تكون بناءً على القيمة العادلة في تاريخ الامتلاك **<u>ف٣٣</u>** : إذا تم الحصول على أصل غير ملموس بموجب منحة حكومية فقد تختار المنشأة الاعتراف بكل من الأصل غير الملموس والمنحة بمقدار القيمة العادلة مبدئياً . **<u>ف ٣٤</u>** : إذا تم مبادلة أصل غير ملموس بآخر غير مشابه له يتم قياس تكلفة هذا الأصل بالقيمة العادلة للأصل المستلم . **<u>ف ٣٥</u>** : وإذا كان الأصل الآخر في عملية التبادل مشابهاً للأصل المسلم فلا يعترف بأي إيراد أو خسارة للعملية إلا أن القيمة العادلة للأصل المستلم قد توفر دليلاً على انخفاض قيمة الأصل المستلم
٣٩	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	**<u>ف ٥١</u>** : في حالة التخلص من أصل مالي بكامله ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة. **<u>ف٦٩</u>** : بعد الاعتراف المبدئي يجب قياس الموجودات المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة ما عدا القروض والذمم والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية . **<u>ف ٩١</u>** : إذا توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ولم يكن ذلك متوفراً سابقاً فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة . **<u>ف٩٣</u>** : بعد الاعتراف المبدئي يجب قياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات لغير غايات التحوط بالقيمة العادلة .

٤٠	الاستثمارات العقارية	**<u>ف٢٤</u>** : يتوجب على المنشأة اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية للقياس اللاحق على أن تطبق السياسة المختارة على كل الاستثمارات العقارية **<u>ف١٩</u>** : يجب على المنشأة التي اختارت نموذج القيمة العادلة الاستمرار في ذلك إلى أن يتم استبعاد الاستثمارات العقارية حتى لو أصبحت العمليات السوقية أقل تكراراً ، وأسعار السوق أقل توفراً . **<u>ف٥٤</u>** : إذا تم تحويل استثمارات عقارية تم قياسها بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك , تكون التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي قيمتها العادلة بتاريخ التحويل . **<u>ف٥٥</u>** : إذا تم تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية تثبت بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل (إذا كانت المنشأة تتبع أسلوب القيمة العادلة)
٤١	الزراعة	**<u>ف ١٠</u>** : أحد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق . **<u>ف١٢</u>** : يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي وفي تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوماً منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد .

١- إبراهيم عواد السكر، **أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي للاستثمارات العقارية في تطوير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية في عمان**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان، الأردن، (٢٠٠٨) ، ص ١٤٢- ١٤٦ .

٢- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، مرجع سابق ص ٧٥١- ٧٥٥ .

المبحث الرابع :

صاحب انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية بعض التعديلات في بعض القوانين مثل قانون التجارة الأردني وجاءت هذه التعديلات لكي تحصل الدول المنظمة إلى المنظمة على مميزات, ومنها إدراج شركاتها في الأسواق العالمية, والحصول على استثمارات أجنبية, وتسويق سلعها في دول العالم .

بدء تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن :

قانون التجارة الأردني جاء ليتمشى مع شروط انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ويسمى قانون الشركات لسنة ١٩٩٧ .

المادة ١ : التعاريف وأحكام عامة :
يسمى هذا القانون (قانون الشركات لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ١٨٤ : من قانون الشركات الفصل العاشر حسابات الشركة تنص على :

أ . يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة .

ب. يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأصولها المتعارف عليها بما يحقق أهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها .

ج. ١. تطبق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة .

ج.٢. لمقاصد هذا القانون ينصرف معنى عبارة (معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها) على أي عبارة تشير صراحة أو دلالة على اعتماد أصول ومعايير وقواعد المحاسبة والتدقيق أو ما يرتبط بها .

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٢ حيث كان نصها السابق كما يلي : يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها.(١)

بينت المواد أعلاه بدء تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن ، كما أن معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالقيمة العادلة بدأ تطبيقها على النحو التالي : (٢)

١-سحب معيار المحاسبة الدولي رقم ٤ في سنة ١٩٩٩ واستبدل بالمعايير أرقام ١٦ و ٢٢و ٣٨ حيث أصبح بدء تطبيق هذه المعايير في سنة ٢٠٠٠ .
٢-كما تم استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٢ بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣ عام ٢٠٠٤ .
٣-حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٥ المعيارين التاليين ٣٩ و ٤٠ وبدأ العمل بهما سنة ٢٠٠١ .

١- الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والتجارة ، owww.mit.gov.j .
٢- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، مرجع سابق .

تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة ٢٠٠٧ : (١)

حيث سميت هذه التعليمات (تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة ٢٠٠٧) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ .

كما بينت التعليمات أن على كافة الشركات المصدرة الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية عند إعداد قوائمها المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ وما يليها مع مراعاة الأسس والإجراءات التالية :

١- يحظر التصرف بأرباح فروقات إعادة التقدير للموجودات المالية للمتاجرة ويتم الإفصاح عنها وإظهارها كأرباح غير متحققة ضمن بند الأرباح المدورة .

٢-يتم الاعتراف بخسائر إعادة تقدير الموجودات المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في بيان الدخل في حالة انخفاض القيمة السوقية لتلك الموجودات بنسبة ٢٠% فأكثر من كلفة الاستثمار عند الشراء واستمر هذا الانخفاض لمدة تسعة أشهر فأكثر .

٣- يستثنى من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين عند توزيع الأرباح ما يعادل مجموع القيم العادلة السالبة المسجلة لكل استثمار في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة الخاص بالموجودات المالية المتوفرة للبيع .

٤- اعتماد مبدأ التكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية .

٥-على الشركات التي اتبعت مبدأ القيمة العادلة في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع مدققي حساباتها الخارجيين .

٦- يحظر التصرف بفروقات إعادة التقدير الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٤١) سواء بالتوزيع أو الرسملة أو أي وجه من أوجه التصرف ، ويتم الإفصاح عنها وإظهارها كأرباح غير متحققة ضمن بند الأرباح المدورة .

٧- اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ المتعلق بالممتلكات والمعدات .

٨- على الشركات التي اتبعت مبدأ إعادة التقدير في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع مدققي حساباتها الخارجيين .

٩-حظر التصرف بأرباح فروقات إعادة التقدير للموجودات .

١- الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالي ، www.jsc.gov.jo .

محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

حيث يذكر معتز السعيد في أطروحته أن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية ركز على الأهداف الآتية (١)

١- أهداف وغايات الإبلاغ المالي .

٢- الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة في اتخاذ قرارات توزيع المواد الاقتصادية

٣- المبادئ والفروض والمفاهيم والمحددات المحاسبية الواجب تطبيقها حتى يتم إصدار معلومات محاسبية متفقة مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية ذات خصائص نوعية تجعل من الإبلاغ المالي مفيداً للمستخدمين .

وبناءً على ذلك فإن هناك ترابطاً كبيراً بين أهداف الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية بحيث إن أي خلل في أي من المستويات السابقة سوف يؤدي إلى خلل في ناتج العملية المحاسبية .

والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي الأكثر تأثراً و تأثيراً في هذا الإطار, حيث إن تحقق هذه الخصائص يعني بالضرورة وجود مبادئ ومفاهيم وفروض ومحددات محاسبية كافية وذات كفاءة ويضمن هذا بالتالي تحقق توافر معلومات مفيدة لمتخذي القرار, ولكن المشكلة الدائمة هنا كانت في التعارض بين بعض هذه الخصائص, وخاصة التعارض والتضارب بين خاصتي الملاءمة و الموثوقية .

ومن هنا كان لابد من الموازنة بين الخصائص النوعية بشكل يضمن في النهاية عرضاً للبيانات والمعلومات المحاسبية بصورة تتضمن تحقيق أقصى فائدة ممكنة, ونتيجة لذلك ظهرت أسس القياس المختلفة عبر تطور علم المحاسبة .

وكانت نقطة التحول الأساسية مع ظهور وإقرار مفهوم القيمة العادلة مؤخراً وتزايد استخدامه بشكل تدريجي مع توقع استمرار ذلك طالما توفرت الظروف والشروط الملائمة وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والآراء والتوجهات المحاسبية خلال الآونة الأخيرة .

وحسب رأي (Kieso) فإنه بالرغم من تأييد مستخدمي الإبلاغ المالي لمبدأ التكلفة التاريخية إلا أنهم يرون في إظهار القيمة العادلة لبنود من الأصول والالتزامات فائدة كبيرة, وهذا ما أخذت به معايير المحاسبة المالية, حيث يتم الاعتراف الآن بالاستثمارات في الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار على الأغلب بالقيمة العادلة مما أوجد خليطاً من أسس القياس كالتكلفة التاريخية والقيمة العادلة والتكلفة أو السوق أيهما أقل مع ملاحظة التوجه الواسع لاستخدام القيمة العادلة ، حيث إن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يطلب الإفصاح عن القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية التي لا تسجل بهذه القيمة ، وكذلك فإن هناك دلائل على استمرار هذا التوجه مستقبلاً وهذا ما أكده مجلس معايير المحاسبة الدولية حين أعلن زيادة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مسودة إبداء الرأي للمعيار رقم ٣٩ .

١- معتز السعيد، **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان، الأردن، (٢٠٠٨) ، ص ٧٠-٧٣ .

كما يذكر في هذا المجال أن معظم الدراسات أجمعت على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية ، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية ، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة ، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل ، وقد بين معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان :

١-الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً .

٢-إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية .

كما بين معيار رقم ٤٠ أنه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية بموثوقية عالية مبنية على أسس مؤسسية ومتسقة فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة, علما بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا يتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة .

يبين الجدول التالي أسس معالجة فروقات القيمة العادلة و الإفصاح عنها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية : (١)

رقم المعيار	البيان	معالجة والإفصاح عن تغيرات القيمة العادلة
١٦	الممتلكات والمصانع والمعدات	- تضاف الزيادة في القيمة العادلة إلى حقوق المالكين ضمن حساب فائض إعادة التقييم (التغير المتراكم في القيمة العادلة) إلا إذا كان هناك اعتراف سابق بتخفيض في قيمة الأصل نتيجة إعادة التقييم فيتم الاعتراف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم في قائمة الدخل(أرباح موجودات وأدوات مالية) بما لا يزيد عن التخفيضات السابقة والباقي يضاف إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية . - أما في حالة تراجع القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التقييم فيتم الاعتراف بالانخفاض كمصروف إلا إذا كان هناك فروقات بالزيادة سابقاً في حساب فائض إعادة التقييم فيتم تخفيض رصيد الفائض وما زاد عن ذلك يسجل كمصروف .
٣٨	الموجودات غير الملموسة	نفس معالجة الممتلكات والمصانع والمعدات أعلاه
٣٩	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	١-إذا كان الأصل المالي أو المطلوب المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة يعترف بفروقات القيمة العادلة كإيراد أو مصروف في بيان الدخل ولغايات ذلك تعتبر الأدوات المشتقة أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت على أنها لغايات التحوط . ٢-اذا كان الأصل المالي متاحاً للبيع فيتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة وفقاً لأحد الخيارين التاليين : أ- كإيراد أو خسارة في بيان الدخل . ب- تسجيل في حساب فروقات القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية ويراعى تطبيق السياسة المختارة على الأصول المالية المتاحة للبيع . ٣- محاسبة التحوط : أ- إذا كان التحوط هو للقيمة العادلة : فان فروقات القيمة العادلة لأداة التحوط يعترف بها كإيراد أو خسارة في بيان التدخل . ب- إذا كان التحوط للتدفقات النقدية فإن فروقات القيمة العادلة لأداة التحوط بما يتعلق بنصيب التحوط الفعال تسجل ضمن حقوق الملكية والباقي يظهر كإيراد أو خسارة ضمن بيان الدخل إذا كانت أداة التحوط مشتقاً أو حسب البديل المختار لمعالجة أداة التحوطإذا لم تكن مشتقاً . ج – إذا كان التحوط لصافي استثمار في مؤسسة

		أجنبية : فإن فروقات القيمة العادلة لأداة التحوط تسجل ضمن حقوق الملكية , إلا ما يتعلق بنصيب الجزء غير الفعال من التحوط في حالة كون أداة التحوط مشتقاً فيسجل كإيراد أو مصروف في بيان الدخل .
٤٠	الاستثمارات العقارية	تقيد فروقات القيمة العادلة كإيراد أو خسارة في بيان الدخل .
٤١	الزراعة	يعترف بفروقات القيمة العادلة للأصول البيولوجية كإيرادات أو خسائر في بيان الدخل .

١- إبراهيم عواد السكر، **أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي للاستثمارات العقارية في تطوير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية في عمان**، مرجع سابق ، ص ١٤٧-١٤٨ .

آراء حول تطبيق القيمة العادلة في الأردن :

فيما يلي الآراء التي ظهرت في الأردن بين مؤيد ومعارض حول تطبيق القيمة العادلة في عملية القياس والتقييم المحاسبي في كثير من البحوث والدراسات :

يذكر الجعارات أن هناك مبررات لتطبيق القيمة العادلة يمكن بيانها فيما يلي :(١)

١-أن القيمة العادلة تتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمنشأة , إذ إن تعبير العدالة يطلق على القوائم المالية بالرغم من أنها لا تعد على أساس القيمة العادلة وهذا يضعف صفة العدالة في تعبير القوائم المالية عما يجدر بها أن تمثله .

٢-تعبر القيمة العادلة إذا تم تقديم الموجودات والالتزامات على أساسها عن الدخل الاقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار .

٣-يتفق تطبيق القيمة العادلة ومفهوم المحافظة على رأس المال وذلك بالابتعاد عن التكلفة التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تآكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الأصول .

كما ذكر دهمش وأبو زر أن هناك مبررات لتطبيق القيمة العادلة ومنها :(٢)

١- ارتباط مجلس معايير المحاسبة الدولية بلجنة الأوراق المالية والتي من جهتها تحتاج إلى معايير محاسبية , توفر معلومات أكثر ملاءمة , ومتماشية مع حالة الاقتصاد .

٢- يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على الملاءمة (أكثر من الموثوقية),من أجل اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب .

٣- تعتبر القيمة العادلة أداة قياس كفؤة وفاعلة ,حيث إن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية خاصة في اتخاذ القرارات حول الأدوات المالية , وفي تحديد الوضع المالي العام للمنشأة , خاصة إذا تعلق بأسعار الأسهم والأدوات المالية بشكل عام .

٤- يرتبط مفهوم القيمة العادلة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المنشأة .

٥- تساعد القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي , وذلك لإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المنشأة.

٦- تعكس القيمة العادلة في كثير من الأحيان , تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية .

١- خالد الجعارات،**قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق ، ص ١٤ .
٢- نعيم دهمش و عفاف أبو زر, **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، مرجع سابق ، ص ٢٠-٢١ .

٧- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين أدوات مالية لها في الغالب نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها , ومتى تم إصدارها أو شراؤها .

٨-توفر القيمة العادلة أساساً أفضل للتنبؤ ,حيث إنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية .

وهناك آراء وانتقادات تعارض تطبيق القيمة العادلة ومن أهمها :(١)

حيث يذكر الجعارات إن هناك عدة انتقادات لاستخدام القيمة العادلة وهي ما يلي :

١- التذبذب في القيمة ما بين فترة لأخرى وذلك وفقاً لطريقة تحديدها حيث إن الأسعار السوقية تتأثر بعديد من العوامل التي تجعلها تتغير بفعل عوامل كثيرة منها ما يتعلق بالسوق المحلي ومنها ما يتعلق بالبيئة العالمية .

٢- صعوبة الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة ويترتب على ذلك عدم دقة وحيادية قياس القيمة العادلة وإمكانية توفر النية والقصد بالتلاعب وخاصة إذا ترافق الأمر مع تحسين شكلي للمركز المالي ونتيجة الأعمال .

٣- عدم إمكانية إجراء عمليات التخطيط والتنبؤ المالي بناء على قواعد متناسقة وسليمة ويترتب على ذلك صعوبة إجراء عمليات الرقابة والوقوف على أسباب الانحراف في الأداء .

٤- تعدد طرق قياس القيمة العادلة وهذا يؤدي إلى نتائج مختلفة وفق كل طريقة قياس الأمر الذي يبقي الانتقادات إلى المحاسبة المتعلقة بتعدد بدائل المعالجة والقياس بشكل عام قائمة .

٥- يمكن القول بأن القيمة العادلة وفقاً لتعريفاتها وطرق قياسها لا تعتبر قيمة جديدة حيث إنها تعتمد على القيم المعروفة في المحاسبة كالقيمة السوقية أو القيمة القابلة للتحقق وتعاني من الانتقادات التي توجه لهذه القيم .

كما يذكر دهمش وأبو زر أن هناك انتقادات أخرى وهي ما يلي :(٢)

١- يعتقد معارضو قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة أن هناك مجالاً كافياً لعدم الموثوقية لبعض تقديرات القيمة العادلة حيث إن ملاءمة المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها تنخفض أو ربما تتلاشى قيمتها لانخفاض موثوقيتها .

٢- قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها في نظام الرقابة الداخلية للمنشأة .

٣- قد يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تعظيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية خاصة في حالة ارتفاع الأسعار وهو السائد في الأغلب .

١- الجعارات، خالد، **قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق ، ص ١٥ .
٢- دهمش، نعيم، ابو زر، عفاف، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٤- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة مع التقلب المستمر للأسعار فإن هذا الأمر يؤثر على قابلية المقارنة وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة .

٥-بروز عنصر التحيز الشخصي في مسائل الاعتراف والقياس المحاسبي وما يترتب على دور المحاسب من اختلافات كبيرة بين الآراء والأهواء والمصالح المتعارضة إضافة إلى الاختلافات والاجتهادات المتعددة التي تنشأ عن اختلاف التأهيل العلمي والخبرة العملية والأخلاقية .

٦-قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة .

٧- هناك موجودات يمكن أن لا يتوفر أصناف مشابهة لها في السوق مما يصعب معه معرفة قيمتها السوقية العادلة . علاوة على ذلك فقد لا تحقق المنشأة منافع معقولة من القيام بعمليات التقييم المتكرر تتناسب والتكاليف التي تتكبدها .

٨- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر دون أن يكون هناك عملية تبادلية حقيقة .

٩- تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

كما يذكر مطر , والسويطي أن منهج القيمة العادلة يعاني من عيوب, و من أهمها : (١)

١- بروز عنصر التحيز الشخصي في مسائل الاعتراف والقياس المحاسبي مما يضفي عدم الموثوقية في الحالات التي لا تتوافر فيها اشتراطات معينة لتطبيقه .

٢- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية غير منتجة تؤدي إلى رفع التكلفة مما يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة .

٣- تأخير إعداد البيانات المالية وما يترتب على هذا الأمر من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية والتسبب في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم .

كما يذكر السعافين أنه من خلال دراسة التعليقات المختلفة وأسس الوصول إلى نتائج المنشورة جنباً إلى جنب مع نصوص المعايير المختلفة والأبحاث السابقة والمشاهد في السوق الأردني فقد تم التوصل إلى أهم المشاكل التي واجهت وما زالت تواجه تطبيق معايير القيمة العادلة وهي ما يلي :(٢)

١- رفض التغير، حيث إن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن بعيد كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية .

٢- قيام الكثير من الشركات بالإسهام في استثمارات غير مدرجة بالأسواق المالية .

٣- عدم القدرة على الوصول إلى القيمة العادلة للاستثمارات سواء المالية أو العقارية بسبب عدم وجود سعر في السوق لهذه الموجودات أو أن السعر في السوق لا يعكس السعر العادل .

١- محمد مطر و موسى السويطي، **أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية ،** المؤتمر العلمي المهني السابع ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، عمان، الأردن ، أيلول (٢٠٠٦) ص٩ .

٢- هيثم السعافين، **مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية** ،مرجع سابق ، ص٩ .

٤- تعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها .

٥- الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم .

٦- الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة .

٧- إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة لإدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات .

٨- ارتفاع الكلفة مقارنة مع المقاييس الأخرى مثل التكلفة خصوصا إذا ما تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة .

٩- عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير في بعض الأحيان .

١٠- القدرة على توزيع أرباح غير متحققة أو زيادة رأس المال من خلال أرباح غير متحققة واختلاف وجهات النظر حول هذا الأمر .

ويرى الباحث أن تطبيق القيمة العادلة هو أفضل من الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية وذلك للان تطبيق القيمة العادلة يتم من خلاله التوصل إلى القيمة الحقيقية (الفعلية) لكافة الأصول والالتزامات في حال توفر أسعارها السوقية وبناءً على ذلك يتحقق مفهوم الإبلاغ المالي وتكون القوائم المالية معبرة وتتصف المعلومات المدرجة فيها بأنها ذات جدوى .

كما يتفق الباحث مع مجموعة من الآراء لبعض العلماء حيث انه يتم التوصل إلى القيمة العادلة بشكل يتم من خلاله تحقيق الموثوقية والملاءمة من خلال التالي :

١- توفر أسواق قادرة على تحديد الأسعار السوقية لكافة الأصول والالتزامات .
٢- توفر كوادر قادرة على التعامل مع المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة .
٣- توفر أنظمة محوسبة قادرة على استيعاب بيانات القيمة العادلة .
٤- التزام المنشاة المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية بتطبيق المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة .

الفصل الثالث

الإطار النظري لمؤشرات الأداء المالي

المقدمة

تعريف التحليل المالي

أساليب التحليل المالي

التحليل العمودي

التحليل الأفقي

التحليل بالنسب المالية

مقدمة الفصل :

يعتبر التحليل المالي وظيفة جديدة للإدارة المالية في الفترة التي تميزت بالكساد الكبير, ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها, وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة ، وذلك بعد أن ثبتت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزات جديدة ، تقدم مساعدة لا بديل عنها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار تسليفي من نوعية جيدة . (١)

ويعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة المصدرة للبيانات, ومع تطور التحليل المالي أصبحت هناك أساليب للتحليل المالي, ومنها :(١)

١فحسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون راسياً متى تمت المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية, كالمقارنة ـ مثلا ـ بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة .

٢كما يمكن للتحليل المالي أن يكون أفقياً متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر ، كالمقارنة ـ مثلا ـ بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة, ويطلق أيضاً على هذا النوع من التحليل تحليل الاتجاهات .

٣-ويمكن أن يأخذ التحليل المالي شكل النسب المالية, وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند آخر في نفس القائمة أو بند في قائمة أخرى معدة للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها .

١ـ مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، (٢٠٠٠) ص ٢٧٧-٢٨٨.
٢ـ محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل، عمان ،الأردن، (٢٠٠٦) ، ص ٢٤-٢٥.

تعريف التحليل المالي :

حيث عرفة مطر بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .(١)

كما عرفة الحيالي بناءً على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالبيانات والمعلومات المحاسبية وذلك بعدة تعريفات ، فكان تركيز هذه التعريفات كتالي :(٢)

إنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات لاتخاذ القرار وتقييم الأداء.

إنه يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية .

إنه في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها .

إنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع .

أساليب التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدرة البيانات ، ويقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة ، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة .

كما أنه يقصد بمدخل التحليل المالي المنهج الذي سينتهجه المحلل المالي في تحليل البيانات المالية المنشورة ، وبهذا المعنى يختلف المنهج عن الأسلوب, فتحليل الربحية وتحليل الائتمان وتحليل الاستثمار تعتبر أمثلة على مناهج التحليل, بينما أسلوب الاتجاهات أو أسلوب النسب المالية هي أمثلة على أساليب التحليل المالي . (١)

وهناك أساليب متعددة للتحليل المالي وهي :

١-التحليل العمودي .
٢-التحليل الأفقي .
٣-التحليل بالنسب .

١- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** , مرجع سابق ، ص ١٩- ٢٥.

٢- وليد ناجي الحيالي , **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي : منهج علمي وعملي متكامل** , عمان, الاردن, الوراق للنشر ,(٢٠٠٤), ص ٢١- ٢٢ .

أولا : التحليل العمودي (الرأسي) :

يعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية, حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة ،ومن أهم ما يوفره هذا التحليل توضيح الأهمية النسبية للبنود التي تتكون منها قائمة معينة وحسب الأهمية النسبية للبنود من خلال قسمة قيمة البند على مجموع البنود الذي ينتمي إليها البند ويمثل الناتج الوزن النسبي للبند ، ثم يقوم المحلل برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها .(١)

كما يذكر عقل أن هناك فوائد لهذا النوع من التحليل وهي :(٢)

١-أنه يقوم بتحويل العلاقات إلى علاقات نسبية .

٢-إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه .

كما يذكر أن هذا النوع يتصف بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه .

ثانيا : التحليل الأفقي (الاتجاهات) :

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار ، وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن ، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة .

ويمكن استعمال هذا الأسلوب لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثيلاتها من الفترات السابقة ، كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب ، وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة فيها .

كما ويساعد هذا التحليل على ما يلي : (٢)

١-اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن .

٢-تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها .

٣-تقييم الوضع المستقبلي .

٤-الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة ، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة .

كما يذكر مطر أن التحليل الأفقي يوفر سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية, ويتم التعامل مع السنة الأولى كسنة أساس ، كما يمكن أن يقتصر هذا النوع من التحليل على البنود الرئيسية فقط (٢).

١- مؤيد خنفر وغسان المطارنة، **تحليل القوائم المالية : مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، (٢٠٠٦) ص٩٣-٩٤.

٢- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مرجع سابق، ص ٣٥٧-٣٥٨ .

ثالثا : التحليل بالنسب المالية :

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال, وذلك لأنه يوفر عددا كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم .

هناك تعريفات عديدة للنسب المالية حيث إنها : علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية . (١)

كما عرفها عقل بأنها : محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معاً .(٢)

وعرفها خنفر والمطارنة بأنها : عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام, وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً . (٣)

تعد النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين أما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معاً ، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة مما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة .

حيث تم التركيز على النسب ذات العلاقة بالجزء العملي للدراسة وذلك حسب التقسيم المتبع في الفصل الأول : منهجية الدراسة, و هو ما يلي :

١-النسب ذات العلاقة بقائمة الدخل .

٢-النسب ذات العلاقة بقائمة المركز المالي .

أولا : النسب ذات العلاقة بقائمة الدخل :

١- عائد السهم العادي :

وهي من نسب السوق كما أنها كباقي نسب السوق تخدم محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات ، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، أما صيغة النسبة فهي ما يلي : (٤)

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية

١- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، مرجع سابق ص٣١ .
٢- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مرجع سابق، ص٣٦٤ .
٣- مؤيد خنفر وغسان المطارنة ، **تحليل القوائم المالية : مدخل نظري وتطبيقي**، مرجع سابق، ص١٢٧ .
٤- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، مرجع سابق ص٤١ .

هذا في حالة وجود أسهم ممتازة يتم طرح توزيعاتها من صافي الربح, أما في حالة عدم وجودها فلا يكون هناك توزيعات للأسهم الممتازة ، حيث توضح النسبة مقدار حصة السهم الواحد من صافي الربح .(١)

كما يذكر عقل أن هذه النسبة تعتبر من أكثر مؤشرات الأداء استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للشركات . (٢)

٢- نسبة توزيع الأرباح :

وهي أيضاً من نسب السوق حيث تم التطرق إلى أهمية هذه النسب في عائد السهم العادي, وتقيس هذه النسبة الوزن النسبي لتوزيع الأرباح ، و تأخذ النسبة الصيغة التالية :

نسبة توزيع الأرباح = توزيعات السهم العادي / عائد السهم العادي

٣- ربح السهم العادي :

وهي من نسب السوق وتهتم بقياس حصة السهم العادي من الربح من خلال قسمة توزيعات السهم العادي على السعر السوقي للسهم, حيث يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في السهم, وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار إما ببيع الأسهم أو الاحتفاظ بها ، و تأخذ النسبة الصيغة التالية : (٣)

ربح السهم العادي = توزيعات السهم العادي / السعر السوقي للسهم

١- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، مرجع سابق ص٤١ .
٢- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مرجع سابق، ص٣٩٨ .
٣-محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، مرجع سابق ص٤٢ .

ثانياً : النسب ذات العلاقة بقائمة المركز المالي :

١- نسبة التداول :

وهي من نسب السيولة حيث تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل . (١)

كما يذكر خنفر والمطارنة أن نسبة التداول هي من أكثر نسب السيولة استخداماً، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ، حيث يتم سداد الالتزامات من الأصول ، حيث تأخذ النسبة الصيغة التالية . (٢)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٢- نسبة السيولة السريعة :

وهي أيضاً من نسب السيولة حيث تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة والأصول المتداولة ، وتأخذ النسبة الصيغة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ولا يقصد هنا المخزون فقط إنما أية أصول يكون من الصعب تحويلها إلى نقد بفترة زمنية بسيطة .

٣- النقد+الاستثمارات / إجمالي الودائع :

وهي من نسب السيولة كما تعتبر هذه النسبة شبيهة بنسبة النقدية, حيث يتم قسمة الأصول المتداولة النقدية وسهلة التحول إلى نقد خلال فترة زمنية بسيطة على إجمالي الودائع ، وهي نسبة متخصصة بقطاع البنوك وهي من النسب المعتمدة لدى بورصة عمان ، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية : (٣)

$$\text{النقد+الاستثمارات/إجمالي الودائع} = \frac{\text{النقد + الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

١- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، مرجع سابق ص٣٤ .

٢- مؤيد خنفر و غسان المطارنة، **تحليل القوائم المالية : مدخل نظري وتطبيقي**، مرجع سابق، ص١٣٠.

٣- الموقع الالكتروني لبورصة عمان www.ase.com.jo .

٤- نسبة صافي التسهيلات/ مجموع الموجودات :

وهي من نسب الأداء ونسب الأداء تقوم على قياس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها بفاعلية لكي تحقق العائد الأقصى لها ، وتعتبر نسبة صافي التسهيلات/ مجموع الموجودات من النسب المتخصصة بقطاع البنوك وهي من النسب المعتمدة لدى بورصة عمان ، حيث تقيس هذه النسبة حجم التسهيلات التي تمنحها البنوك إلى مجموع موجوداتها وذلك بنسبة مئوية ، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية : (١)

صافي التسهيلات/مجموع الموجودات= صافي التسهيلات / مجموع الموجودات

٥- نسبة المديونية :

وتعتبر هذه النسبة من نسب هيكل رأس المال حيث تخدم نسب هيكل رأس المال كأدوات لتقييم مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي ، وتعبر نسبة المديونية بالمعنى البسيط اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجي ،وتعتبر زيادة النسبة من مخاطر الرفع المالي . (٢)

كما يذكر خنفر والمطارنة أن هذه النسبة تهتم بدراسة مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول ، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية : (٣)

نسبة المديونية = جملة الديون / جملة الموجودات

٦- القيمة الدفترية للسهم العادي :

وهي من نسب السوق وتوضح نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين ، أي نصيبه من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة .

كما يذكر مطر أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كان الارتفاع دليلاً مشجعاً على الاستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً ، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمته الاسمية فهذا دلي على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأس مالها ، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية : (٢)

القيمة الدفترية للسهم العادي = جملة حقوق المساهمين / عدد الأسهم العادية

١- الموقع الالكتروني لبورصة عمان www.ase.com.jo .

٢- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، مرجع سابق ص ٣٩-٤٣ .

٣- مؤيد خنفر و غسان المطارنة، **تحليل القوائم المالية : مدخل نظري وتطبيقي**، مرجع سابق، ص ١٣٥.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

أسلوب التحليل الإحصائي

القيمة العادلة في القوائم المالية

قيم نسب الأداء المالي

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج للفرضيات واختبارها

النتائج

التوصيات

<u>أولاً</u> : أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم :

تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي spss وذلك من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regretion) من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها واستخراجها من القوائم المالية للبنوك الأردنية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨كمياً حيث تم إدخال البيانات إلى نظام التحليل الإحصائي Spss على أساس القوائم المالية وهي ثمانون قائمة مالية مختلفة كل قائمة مالية لها قيمة عادلة خاصة بها ولها قيم لمؤشرات الأداء المالي مختلفة عن غيرها وبناءً على طريقة إدخال هذه البيانات بشكل كمي تم ما يلي :

١- قياس أثر تطبيق القيمة العادلة في قائمة الدخل بشكل كمي لجميع البنوك وجميع السنوات على النسب ذات العلاقة بقائمة الدخل كل نسبة على حدة , بحيث تكون النسبة أيضا مدخلة بشكل كمي لجميع البنوك وجميع السنوات .

٢- قياس أثر تطبيق القيمة العادلة في قائمة المركز المالي بشكل كمي لجميع البنوك وجميع السنوات على النسب ذات العلاقة بقائمة المركز المالي كل نسبة على حدة , بحيث تكون النسبة أيضا مدخلة بشكل كمي لجميع البنوك وجميع السنوات .

وبناءً على طريقة إدخال البيانات بهذه الطريقة تم اختبارها إحصائيا باستخدام طريقة تحليل الانحدار وذلك لفحص فرضيات الدراسة .

وقام الباحث بعرض التحليل الإحصائي لكل نسبة على حدة ثم قام بالتعليق على التحليل الإحصائي ومناقشته وبعد ذلك قام باختبار الفرضيات وتم بعد ذلك صياغة النتائج والتوصيات .

يبين الجدول التالي القيم العادلة في قوائم الدخل لعينة الدراسة من سنة ٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٨

البنك / السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
العربي	17565000	8248000	16844000	15239000	59994000	38589000	13330000	-13432000
بنك الأردن	5294922	1462596	631974	1878905	7719040	-1577764	8663621	-169583
القاهرة عمان	2470272	1100090	4344303	3171159	17246635	10028921	7774439	-2971852
الإسكان	2049090	4989528	13983310	9664786	26589145	15694445	7987582	-26044813
الأردني للاستثمار	1735462	924434	7003206	5510069	21039820	-762003	288018	-2058850
الأهلي الأردني	773046	-320242	2281773	2061361	2604802	2182426	872945	-3456639
المؤسسة العربية	1047924	1777503	2671504	2511484	1739706	1193634	358453	-1441039
الاستثمار العربي	-29736	136512	2208232	1651689	7655939	1136014	577496	2164540
الأردني الكويتي	1075580	4966031	3600776	2259111	3636320	161267	1287014	-2137656
الإسلامي الأردني	1056242	0	0	0	20059749	19495972	16163988	38093003

يبين الجدول التالي القيم العادلة في قوائم المركز المالي لعينة الدراسة من سنة ٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٨

البنك / السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
العربي	-8418000	-22822000	3537000	49796000	134330000	65922000	62672000	-113466000
بنك الأردن	-148914	-97539	-672855	1160891	7653600	892489	1491262	1419577
القاهرة عمان	-2731622	-13718962	-7640276	10918839	71519491	31665414	24313275	17975688
الإسكان	7518459	6619125	12941419	15880163	21879602	6931317	1237686	-28311128
الأردني للاستثمار	0	217646	75228	579192	2365996	1396758	2445948	93756
الأهلي الأردني	77977	-2389909	508616	751844	10594840	2042052	3734010	435869
المؤسسة العربية	1430440	273813	722759	131148	-1833325	35978	1271308	-889738
الاستثمار العربي	-409723	-503951	-73633	2523908	2049656	1672962	285738	-58830
الأردني الكويتي	3425588	964495	1545259	1268141	658454	1313560	1137442	-7900942
الإسلامي الأردني	0	0	21470	0	77560	1840796	1798840	1978123

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠١

النسبة البنك	عائد السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات \ الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية للسهم العادي
العربي	15.82	0.253	2	0.6	0.48	0.73	0.36	0.92	132.72
بنك الأردن	0.44	0.228	3.28	0.54	0.52	0.62	0.44	0.92	2.12
القاهرة عمان	0.09	0	0	0.75	0.6	0.75	0.33	0.94	2.62
الإسكان	0.22	0.545	5.08	0.55	0.47	0.788	0.34	0.85	2.56
الأردني للاستثمار والتمويل	0	0	0	0.49	0.37	0.76	0.316	0.94	1.25
الأهلي الأردني	0	0	0	0.67	0.56	0.696	0.4	0.948	1.65
المؤسسة العربية المصرفية	0.08	0	0	0.7	0.56	0.72	0.39	0.91	1.38
الاستثمار العربي الأردني	0.14	0.578	4.76	0.69	0.66	0.893	0.22	0.895	1.72
الأردني الكويتي	0.3	0.51	4.48	0.72	0.61	0.75	0.416	0.905	2.15
الإسلامي الأردني	0.03	0	0	0.6	0.46	0.64	0.358	0.924	1.39

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠٢

النسبة البنك	عائد السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات\ الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية للسهم العادي
العربي	14.8	0.27	2,17	0.66	0.5	0.75	0.35	0.91	146.14
بنك الأردن	0.23	0.429	4.76	0.51	0.48	0.62	0.42	0.92	1.76
القاهرة عمان	0.07	0	0	0.76	0.62	0.76	0.316	0.955	2
الإسكان	0.22	0.682	6.2	0.59	0.49	0.79	0.34	0.85	2.65
الأردني للاستثمار والتمويل	0	0	0	0.81	0.47	0.806	0.29	0.91	1.54
الأهلي الأردني	0.09	0	0	0.75	0.65	0.79	0.33	0.95	1.48
المؤسسة العربية المصرفية	0.12	1.23	14.85	0.71	0.58	0.75	0.39	0.9	1.44
الاستثمار العربي الأردني	0.16	0.634	6.58	0.65	0.63	0.916	0.19	0.9	1.79
الأردني الكويتي	0.41	0.395	4.13	0.73	0.6	0.73	0.423	0.907	2.31
الإسلامي الأردني	0.05	0.976	4.9	0.5	0.45	0.57	0.353	0.93	1.39

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠٣

النسبة / البنك	عائد السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات\الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية للسهم العادي
العربي	13.66	0.293	1.31	0.68	0.51	0.76	0.356	0.907	162.9
بنك الأردن	0.21	0.48	2.37	0.53	0.51	0.675	0.395	0.93	1.77
القاهرة عمان	0.22	0	0	0.74	0.66	0.74	0.32	0.945	2.4
الإسكان	0.23	0.664	3.46	0.72	0.56	0.83	0.31	0.86	2.79
الأردني للاستثمار والتمويل	0	0	0	0.87	0.59	0.87	0.224	0.91	1.18
الأهلي الأردني	0	0	0	0.66	0.6	0.73	0.33	0.94	1.48
المؤسسة العربية المصرفية	0.25	0	0	0.78	0.68	0.84	0.38	0.89	1.53
الاستثمار العربي الأردني	0.22	0.227	1.49	0.76	0.7	0.92	0.194	0.897	1.93
الأردني الكويتي	0.55	0.363	2.34	0.72	0.6	0.72	0.44	0.905	2.72
الإسلامي الأردني	0.08	0.624	2.5	0.59	0.56	0.65	0.33	0.94	1.42

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠٤

عائد نسبة ربح التداول السيولة النقد+الاستثمارات\ صافي نسبة القيمة

النسبة البنك	السهم العادي	توزيع الأرباح	السهم العادي		السريعة	الودائع	التسهيلات\الموجودات	المديونية	الدفترية للسهم العادي
العربي	8.43	0.24	0.84	0.67	0.46	0.78	0.35	0.9	93.21
بنك الأردن	0.21	0.48	2.37	0.47	0.45	0.675	0.395	0.93	1.77
القاهرة عمان	0.42	0	0	0.72	0.58	0.716	0.346	0.91	2.87
الإسكان	0.31	0.653	2.5	0.62	0.45	0.76	0.35	0.87	3.14
الأردني للاستثمار والتمويل	0.14	0.363	1.49	0.92	0.55	0.92	0.23	0.895	1.37
الأهلي الأردني	0.11	0	0	0.73	0.67	0.795	0.27	0.936	1.68
المؤسسة العربية المصرفية	0.24	0	0	0.77	0.62	0.77	0.395	0.885	1.56
الاستثمار العربي الأردني	0.17	0.293	1.6	0.86	0.59	0.86	0.296	0.885	1.55
الأردني الكويتي	0.6	0.335	1.69	0.65	0.51	0.65	0.503	0.905	2.69
الإسلامي الأردني	0.08	0.604	1.91	0.59	0.56	0.64	0.28	0.95	1.46

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠٥

النسبة البنك	عائد السهم	نسبة توزيع	ربح السهم	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات\ الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية

البنك	العادي	الأرباح	العادي						للسهم العادي
العربي	1.14	0.267	0.48	0.64	0.45	0.727	0.396	0.889	10.57
بنك الأردن	0.32	0.31	1.79	0.49	0.45	0.634	0.406	0.916	1.79
القاهرة عمان	0.7	0.143	0.96	0.78	0.54	0.776	0.36	0.867	3.63
الإسكان	0.72	0.35	1.25	0.64	0.44	0.74	0.39	0.88	3.74
الأردني للاستثمار والتمويل	0.84	0.143	1.9	0.9	0.54	0.886	0.29	0.875	2.1
الأهلي الأردني	0.32	0.476	3.13	0.71	0.61	0.767	0.335	0.89	2.16
المؤسسة العربية المصرفية	0.34	0	0	0.61	0.48	0.61	0.45	0.87	1.53
الاستثمار العربي الأردني	0.29	0	0	0.85	0.58	0.85	0.26	0.888	1.79
الأردني الكويتي	0.64	0	0	0.69	0.59	0.74	0.49	0.927	2.57
الإسلامي الأردني	0.33	0	0	0.63	0.55	0.625	0.287	0.947	1.74

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠٦

النسبة البنك	عائد السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات\ الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية للسهم

العادي

البنك	عائد السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات\الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية للسهم العادي
العربي	0.74	0.34	1.17	0.64	,54	0.747	0.43	0.83	8.69
بنك الأردن	0.3	0.27	2.65	0.48	,45	0.56	0.48	0.898	1.63
القاهرة عمان	0.29	0.351	2.97	0.65	0.45	0.65	0.43	0.88	2.05
الإسكان	0.37	0.704	3.97	0.68	0.49	0.8	0.39	0.796	3.23
الأردني للاستثمار والتمويل	0.22	0.225	1.52	0.91	0.53	0.91	0.33	0.89	1.68
الأهلي الأردني	0.18	0.816	4.78	0.68	0.59	0.75	0.357	0.88	1,92
المؤسسة العربية المصرفية	0.25	0	0	0.72	0.5	0.73	0.46	0.87	1.47
الاستثمار العربي الأردني	0.19	0	0	0.78	0.48	0.89	0.32	0.87	1.58
الأردني الكويتي	0.52	0.383	3.06	0.58	0.39	0.63	0.58	0.88	2.5
الإسلامي الأردني	0.24	0.42	2.52	0.59	0.53	0.615	0.394	0.92	1.8

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠٧

النسبة البنك	عائد السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات\الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية للسهم العادي

العربي	0.94	0.32	1.02	0.57	0.47	0.7	0.465	0.83	9.97
بنك الأردن	0.24	0.618	5.08	0.42	0.38	0.43	0.51	0.89	1.61
القاهرة عمان	0.28	0.36	3.13	0.68	0.47	0.68	0.41	0.89	1.93
الإسكان	0.43	0.696	4.16	0.68	0.52	0.79	0.385	0.82	3.4
الأردني للاستثمار والتمويل	0.12	0	0	0.71	0.45	0.71	0.41	0.88	1.44
الأهلي الأردني	0.1	0.817	2.55	0.67	0.56	0.71	0.37	0.9	1.78
المؤسسة العربية المصرفية	0.19	0	0	0.71	0.47	0.71	0.44	0.87	1.38
الاستثمار العربي الأردني	0.07	0.731	2.5	0.8	0.5	0.8	0.37	0.81	1.18
الأردني الكويتي	0.59	0.338	2.42	0.57	0.42	0.6	0.56	0.89	2.89
الإسلامي الأردني	0.35	0.34	2.09	0.55	0.47	0.57	0.43	0.916	2.05

يبين الجدول التالي قيم نسب الأداء المالي المستخدمة لسنة ٢٠٠٨

النسبة البنك	عائد السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح	ربح السهم العادي	التداول	السيولة السريعة	النقد+الاستثمارات\الودائع	صافي التسهيلات\الموجودات	نسبة المديونية	القيمة الدفترية للسهم العادي
العربي	0.67	0.371	1.65	0.55	0.41	0.686	0.476	0.84	6.7

بنك الأردن	0.33	0.457	6.82	0.34	0.31	0.57	0.49	0.887	1.8
القاهرة عمان	0.28	0.197	1.98	0.65	0.34	0.65	0.43	0.896	1.89
الإسكان	0.38	0.657	3	0.58	0.42	0.72	0.43	0.83	3.45
الأردني للاستثمار والتمويل	0.14	0	0	0.68	0.44	0.68	0.44	0.87	1.4
الأهلي الأردني	0.16	0.634	6.06	0.55	0.45	0.65	0.43	0.9	1.83
المؤسسة العربية المصرفية	0.15	0	0	0.73	0.42	0.73	0.455	0.855	1.32
الاستثمار العربي الأردني	0.12	0.864	5.56	0.67	0.41	0.73	0.41	0.82	1.24
الأردني الكويتي	0.46	0.215	2.13	0.48	0.33	0.51	0.6	0.88	2.39
الإسلامي الأردني	0.43	0.347	4.05	0.51	0.44	0.52	0.44	0.91	1.98

ثانياً : التحليل الإحصائي للفرضيات واختبارها :

عمل الباحث في هذا الجزء على اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب و الذي تم ذكره سابقاً ، وتم صياغة فرضيات الدراسة على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وذلك كما يلي :

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج للفرضية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على مؤشرات الأداء المالي ذات العلاقة بقائمة الدخل ، وكما هو موضح في الجداول أرقام (١) و (٢) و(٣) .

جدول رقم (١)

تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على عائد السهم العادي

البيان	(R) الارتباط	R) (square معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على عائد السهم العادي	0.218	0.047	3.875	0.610	0.026

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (١)أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على عائد السهم العادي ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) وعائد السهم العادي ، إذا بلغ معامل الارتباط (0.218) عند مستوى (≤ 0.05 α)، وبمعامل تحديد بلغ (0.047)، أي أن ما قيمته (0.047) من التغيرات في عائد السهم العادي ناتج عن التغير في تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل)، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.610)، وهذا يعنى أن الزيادة بقيمة واحدة في تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) تؤدي إلى زيادة في عائد السهم العادي بقيمة (0.610). وتؤكد معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (3.875) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

وهذه النسبة من نسب السوق وتهتم في تقييم السوق لأداء المنشاة , ويتم من خلالها التوصل إلى حصة السهم الواحد من الأرباح الصافية , حيث بلغ معامل التحديد لهذه النسبة (0.047) وتدل هذه القيمة على التغيرات في نسبة عائد السهم العادي والذي نتج عن التغير في تطبيق

القيمة العادلة في (قائمة الدخل) كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.610) والتي تدل على أن الزيادة في تطبيق القيمة العادلة بقيمة واحدة يؤدي إلى زيادة في عائد السهم العادي بقيمة (0.610) .

حيث إن هذا التأثير قد يكون نتج عن بيع البنوك لأصول كان قد تم تقيمها سابقاً وعند عملية بيعها تم الاعتراف بهذه الأرباح على أنها أرباح متحققة والتي تظهر في قائمة الدخل, كما انه قد يكون عائد إلى قيام البنوك بتحديد عائد معين للسهم يتم من خلاله جلب الاستثمارات والمحافظة على الوضع السوقي لهذه البنوك, وبناءً على ذلك يمكن إطلاق حكم على أن البنوك الأردنية لديها كفاءة في أدائها المالي , وتعتبر هذه النسبة جيدة لدى البنوك الأردنية حيث إن تطبيق القيمة العادلة كان له أثر على حصة السهم العادي من الأرباح الصافية .

كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على نسبة توزيع الأرباح ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على نسبة توزيع الأرباح

البيان	(R) الارتباط	(R square) معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على نسبة توزيع الأرباح	-0.041	0.002	0.132	0.325	0.359

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (٢)أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على نسبة توزيع الأرباح ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) و نسبة توزيع الأرباح ، إذا بلغ معامل الارتباط (0.041-) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبمعامل تحديد بلغ (0.002)، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.132) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

إن عدم وجود أثر في هذه النسبة قد يعود إلى أن بعض البنوك تقوم بتثبيت نسبة توزيع الأرباح وهذا يعد جيداً لهذه البنوك التي تعتمد على تخطيط مسبق وجدولة زمنية صحيحة وسليمة لمشايعها ومخططاتها المستقبلة .

كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على ربح السهم العادي ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على ربح السهم العادي

البيان	(R) الارتباط	(R square) معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على ربح السهم العادي	0.018	0.000	0.026	4.650	0.436

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (٣)أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) على ربح السهم العادي ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة الدخل) و ربح السهم العادي ، إذا بلغ معامل الارتباط (0.018) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبمعامل تحديد بلغ (0.000)، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.026) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

حيث يوضح التحليل السابق أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على نسبة ربح السهم العادي , إن عدم وجود أثر في هذه النسبة نستنتج من خلاله أن تطبيق القيمة العادلة لا يوجد له اثر على حصة السهم العادي من الأرباح الموزعة على السعر السوقي للسهم وهو يعتبر مؤشر ايجابي يدل على الوضع الحقيقي للبنوك وتدل على أن البنوك تحقق أرباحها من خلال نشاطها التشغيلي وليس نشاطها غير العادي كون أرباح القيمة العادلة والتي تظهر في قائمة الدخل تنتج عن نشاط غير عادي لهذه البنوك كما أنها تدل على أن تطبيق القيمة العادلة ليس له اثر في قياس تكلفة الفرصة البديلة في اتخاذ القرار لدى المستثمرين في البنوك الأردنية إما ببيع الأسهم أو الاحتفاظ بها .

.

اختبار الفرضية الأولى :

بناءً على ما سبق أظهر التحليل الإحصائي السابق أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في نسبة عائد السهم العادي ، كما أظهر التحليل الإحصائي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05لكل من نسبة توزيع الأرباح و نسبة ربح السهم العادي ، وبناءً على ذلك حيث إنه يوجد نسبة دلت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية ترفض الفرضية الصفرية الأولى وتقبل الفرضية البديلة أي أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في " قائمة الدخل " على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية) .

التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج للفرضية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية .

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على مؤشرات الأداء المالي ذات العلاقة بقائمة المركز المالي ، وكما هو موضح في الجداول من رقم (٤) إلى (٩) .

جدول رقم (٤)
تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة التداول

البيان	(R) الارتباط	(R square) معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة التداول	0.064	0.004	0.322	0.658	0.572

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

يوضح الجدول (٤)أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة التداول ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) ونسبة التداول، إذا بلغ معامل الارتباط (0.064) عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، وبمعامل تحديد بلغ (0.004)، أي أن ما قيمته (0.004) من التغيرات في نسبة التداول ناتج عن التغير في تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي)، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.658)، وهذا يعنى أن الزيادة بقيمة واحدة في تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) تؤدي إلى زيادة في نسبة التداول بقيمة (0.658). وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.322) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث يوضح التحليل السابق أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة التداول, والتي يمكن من خلالها استنتاج أن تطبيق القيمة العادلة لا يوجد له اثر في سداد الالتزامات المتداولة في من خلال الأصول المتداولة وهو مؤشر جيد قد يدل على أن البنوك تمتلك أصول متداولة قادرة من خلالها على سداد التزاماتها المتداولة مثل ودائع العملاء أو ودائع المؤسسات المصرفية .

كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي)على نسبة السيولة السريعة ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة السيولة السريعة

البيان	(R) الارتباط	(R square) معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة السيولة السريعة	-0.014	0.000	0.015	0.514	0.452

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (٥)أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة السيولة السريعة ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) ونسبة السيولة السريعة ، إذا بلغ معامل الارتباط (-0.014) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبمعامل تحديد بلغ (0.000)، أي أنه لا يوجد تأثير للتغيرات في نسبة السيولة السريعة ناتج عن التغير في تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.015) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

حيث يوضح التحليل السابق أنه لا يوجد أثر لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة السيولة السريعة , والتي يمكن من خلالها استنتاج أن تطبيق القيمة العادلة لا يوجد له اثر في سداد الالتزامات المتداولة من خلال الأصول سريعة التحول إلى نقد وهو مؤشر جيد قد يدل على أن البنوك تمتلك أصول متداولة سريعة التحول إلى نقد قادرة من خلالها سداد التزاماتها المتداولة مثل ودائع العملاء أو ودائع المؤسسات المصرفية .

كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي)على نسبة الديون إلى الموجودات ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة الديون إلى الموجودات

البيان	(R) الارتباط	(R square) معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة الديون إلى الموجودات	-0.097	0.009	0.475	0.895	0.195

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (٦)أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة الديون إلى الموجودات، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) ونسبة الديون إلى الموجودات ، إذا بلغ معامل الارتباط (-0.097) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبمعامل تحديد بلغ (0.009)، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.475) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

حيث يوضح التحليل السابق أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة الديون إلى الموجودات , والتي يمكن من خلالها استنتاج أن تطبيق القيمة العادلة ليس له اثر على الوزن النسبي للديون إلى الموجودات, والتي يمكن أن تدل على أن البنوك قادرة على سداد ديونها من خلال موجوداتها وهو يعتبر مؤشر جيد على اعتماد البنوك على مصادر التمويل الداخلية .

كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي)على نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي

البيان	(R) الارتباط	(R square) معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي	-0.021	0.000	0.035	1.144	0.426

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يوضح الجدول (٧) أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) و نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي، إذا بلغ معامل الارتباط (0.021-) عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$، وبمعامل تحديد بلغ (0.000)، أي أنه لا يوجد تأثير للتغيرات في نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي ناتج عن التغير في تطبيق القيمة العادلة في(قائمة المركز المالي)، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.035) وهي غير دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

يوضح التحليل السابق أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي, والتي نستنتج من خلالها أن تطبيق القيمة العادلة ليس له اثر على حصة السهم من حقوق المساهمين والمتمثلة في القيمة الدفترية للسهم العادي , ويمكن القول أن القيمة الدفترية للسهم العادي لدى البنوك الأردنية جيدة لأنها تظهر بقيمتها الحقيقية , وهو يدل على الأداء الجيد لدى هذه البنوك .

كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي)على نسبة النقد والاستثمارات /الودائع ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة النقد والاستثمارات /الودائع

Sig.* مستوى الدلالة	β معامل التأثير	F المحسوبة	(R square) معامل التحديد	(R) الارتباط	البيان
0.332	0.723	0.189	0.002	0.049	أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على النقد والاستثمارات /الودائع

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (٨) أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة النقد والاستثمارات /الودائع ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على النقد والاستثمارات /الودائع، إذا بلغ معامل الارتباط (0.049) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبمعامل تحديد بلغ (0.002)، أي أن ما قيمته (0.002) من التغيرات في نسبة النقد والاستثمارات /الودائع ناتج عن التغير في تطبيق القيمة العادلة في(قائمة المركز المالي)، كما بلغت قيمة درجة التأثير (0.723)، وهذا يعنى أن الزيادة بقيمة واحدة في تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) تؤدي إلى زيادة في نسبة النقد والاستثمارات /الودائع بقيمة (0.723). وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.189) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

حيث يوضح التحليل السابق أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة النقد والاستثمارات / الودائع, والتي نستنتج من خلالها أن تطبيق القيمة العادلة ليس له اثر على نسبة النقد والاستثمارات إلى الودائع و من خلال ذلك قد تكون البنوك قادرة على سداد الودائع من خلال النقد و الاستثمارات المتوفرة لديها وذلك قد يعود إلى توفر سيولة جيدة لدى البنوك وهو مؤشر سلبي لعدم قدرة البنوك على الاستفادة من هذه الودائع مما قد يؤدى إلى تقليل الربحية .

كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي)على نسبة صافي التسهيلات/ الموجودات ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)
تحليل الانحدار لأثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة صافي التسهيلات/ الموجودات

البيان	(R) الارتباط	(R square) معامل التحديد	F المحسوبة	β معامل التأثير	Sig.* مستوى الدلالة
أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على صافي التسهيلات/ الموجودات	-0.018	0.000	0.026	0.381	0.436

* يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (٩) أثر تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة صافي التسهيلات/ الموجودات ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) و نسبة صافي التسهيلات/ الموجودات ، إذا بلغ معامل الارتباط (0.018-) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبمعامل تحديد بلغ (0.000)، أي أنه لا يوجد تأثير للتغيرات في نسبة صافي التسهيلات / الموجودات ناتج عن التغير في تطبيق القيمة العادلة في(قائمة المركز المالي)، وتؤكد عدم معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.026) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

حيث يوضح التحليل السابق أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في (قائمة المركز المالي) على نسبة صافي التسهيلات إلى الموجودات ,وتهدف هذه النسبة إلى معرفة الوزن النسبي للتسهيلاتالتي قامت البنوك بمنحها لعملائها مقارنتاً بحجم موجوداتها وان عدم وجود اثر قد يدل على أن البنوك قادرة على منح تسهيلات أخرى لعملائها .

اختبار الفرضية الثانية :

بناءً على ما سبق أظهر التحليل الإحصائي السابق أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في جميع النسب ذات العلاقة بقائمة المركز المالي، وبناءً على ذلك تقبل الفرضية الصفرية الثانية والتي تنص على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة في " قائمة المركز المالي" على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية) .

نتائج الدراسة :

تتحدد نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج التي تم عرضها سابقا لمؤشرات الأداء المالي :

١- تم التوصل إلى وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة عائد السهم العادي ، والذي قد يعود إلى قيام البنوك ببيع أصول ظهرت من خلالها أرباح قد تحققت في قائمة الدخل , كذلك

قد يكون عائد إلى قيام البنوك بتحديد عائد معين للسهم والذي من خلاله يتم جلب الاستثمارات والمحافظة على الوضع السوقي لهذه البنوك , كما أن نسبة عائد السهم العادي لها فائدة في تقييم أداء البنوك الأردنية, ومن خلال ذلك يمكن إطلاق حكم وهو أن البنوك الأردنية لديها كفاءة في أدائها المالي.

٢- تم التوصل إلى عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة توزيع الأرباح ، حيث يدل ذلك أن تطبيق القيمة العادلة لا أثر له على الوزن النسبي لتوزيع الأرباح في البنوك الأردنية, والذي قد يعود إلى قيام بعض البنوك بتثبيت نسبة توزيع الأرباح وهذا يعتبر مؤشر جيد للبنوك التي تعتمد على تخطيط مسبق للتوسع في أعمالها ومشاريعها .

٣- تم التوصل إلى عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة ربح السهم العادي ، وهو مؤشر ايجابي يدل على أن البنوك الأردنية تحقق أرباحها من خلال نشاطها التشغيلي, كما انه يدل على عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة في قياس تكلفة الفرصة البديلة في اتخاذ القرار لدى المستثمرين في البنوك الأردنية إما ببيع الأسهم أو الاحتفاظ بها .

٤- تم التوصل إلى عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة التداول ، والتي تدل على انه لا يوجد اثر لتطبيق القيمة العادلة على سيولة المنشاة, وهو مؤشر جيد يدل على أن البنوك الأردنية قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة .

٥- تم التوصل إلى عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة السيولة السريعة ، والتي تدل على انه لا يوجد اثر لتطبيق القيمة العادلة على سيولة المنشاة وهو مؤشر جيد يدل على أن البنوك الأردنية قادرة على الوفاء التزاماتها قصيرة الأجل من خلال الأصول المتداولة شديدة السيولة .

٦- تم التوصل إلى عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة المديونية ، ويدل ذلك على قدرة البنوك الأردنية على سداد ديونها من خلال موجوداتها وهو مؤشر جيد على اعتماد البنوك على مصادر التمويل الداخلية .

٧- تم التوصل إلى عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة القيمة الدفترية للسهم العادي ، ويدل ذلك على أن ليس هناك اثر على حصة السهم من حقوق المساهمين وهذا يدل على أن القيمة الدفترية لسهم العادي تظهر بقيمتها الحقيقية وهو يدل على الأداء الجيد لدى هذه البنوك .

٨- تم التوصل إلى عدم وجد أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة النقد والاستثمارات / الودائع ، ويدل ذلك على قدرة البنوك الأردنية بالوفاء بالتزاماتها المتمثلة بالودائع من خلال النقد والاستثمارات والتي تمثل الأصول سهلة التحول إلى نقد , والتي تدل على توفر سيولة جيدة لدى البنوك وهو مؤشر سلبي لعدم قدرة البنوك على الاستفادة من هذه الودائع مما قد يؤدى إلى انخفاض الربحية .

٩- تم التوصل إلى عدم وجود أثر لتطبيق القيمة العادلة على نسبة صافي التسهيلات / الموجودات ، والتي تدل على حجم التسهيلات التي تمنحها البنوك الأردنية مقارنة مع موجوداتها كما يمكن القول أن البنوك الأردنية قادرة على منح تسهيلات أخرى لعملائها .

التوصيات :

١- ضرورة أن تقوم الجهات المستفيدة من القوائم المالية للبنوك الأردنية بالاطلاع على مؤشرات الأداء المالي والتوسع بالاطلاع على هذه نسب وعلى اختلاف أنواعها عند القيام بعملية الاستثمار .

٢- ضرورة أن تقوم البنوك الأردنية برفع درجة المخاطرة لديها من خلال تخفيض السيولة للتوصل إلى زيادة الربحية .

٣- ضرورة قيام البنوك الأردنية بالاستفادة من ودائع العملاء من خلال تشغيلها لتحقيق الأرباح .

٤- ضرورة قيام البنوك الأردنية بمنح تسهيلات ائتمانية بشكل اكبر مما يؤدي إلى زيادة معدلات الدوران لديها .

٥- التأكيد على التزام البنوك الأردنية بتعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة ٢٠٠٧ ، حيث إن للقيمة العادلة أثر على صافي الأرباح و خوفاً من أن يكون من ضمن الأرباح الموزعة أرباح نتجت عن فروقات إعادة التقدير.

٦-تكرار إجراء مثل هذه الدراسة على عينة أخرى من الشركات في قطاعات أخرى وعلى سبيل المثال قطاع التأمين .

قائمة المراجع

المراجع العربية :

الكتب :

١- جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية** ، شركة صرح العالمية للاستشارات والتدريب ، ج٣ عمان, الأردن, (٢٠٠٨) .

٢- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، عمان ,الأردن، (٢٠٠٦) .

٣- حسين القاضي و مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، عمان، الأردن ، دار الثقافة ، (٢٠٠٨) .

٤- طارق عبد العال حماد، **محاسبة القيمة العادلة**، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية ، (٢٠٠٣) .

٥- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، (١٩٩٠) .

٦- محمد أبو نصار و جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، دار وائل ، عمان، الأردن ،(٢٠٠٩) .

٧- محمد مطر ، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، دار وائل، عمان ،الأردن، (٢٠٠٠) .

٨- محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل، عمان ،الأردن، (٢٠٠٦) .

٩- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، (٢٠٠٠) .

١٠- مؤيد الفضل وآخرون , **المشاكل المحاسبية المعاصرة** , عمان , الأردن , دار المسيرة للنشر , (٢٠٠٢) .

١١- مؤيد خنفر وغسان المطارنة، **تحليل القوائم المالية : مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، (٢٠٠٦) .

١٢- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي: منهج علمي وعملي متكامل** ،عمان ، الأردن ، الوراق للنشر، (٢٠٠٤) .

الدوريات :

١- احمد مبيضين و سليمان البشتاوي، **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية** ،مجلة جامعة قناة السويس ، جمهورية مصر ،العدد١ ،(٢٠٠٨) .

٢- ظاهر القشي و حازم الخطيب، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد**،مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ،المجلد ٢ ،العدد٢ ،جامعة الزيتونة الأردنية عمان،الأردن، (٢٠٠٤) .

٣- نعيم دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية**، عمان، الأردن، منشورات معهد الدراسات المصرفية ،(١٩٩٥) .

الرسائل الجامعية :

١- إبراهيم عواد السكر، **اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي للاستثمارات العقارية في تطوير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للشركات الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية في عمان**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان، الأردن، (٢٠٠٨) .

٢- جمال الطرايرة ، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن** أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ،(٢٠٠٥) .

٣- خالد جمال جعارات، **وضع معيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول اثر ذلك على تحسين الصفقات النوعية للمعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان، الأردن، (٢٠٠٤) .

٤- ماجد قباجة ، **اثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية** ، ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان، الأردن، (٢٠٠٩) .

٥- معتز السعيد، **اثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التامين الأردنية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان، الأردن، (٢٠٠٨) .

المؤتمرات :

١- محمد مطر و موسى السويطي ، **اثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية** ، المؤتمرالمهني العلمي السابع ، جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين ، عمان، الأردن ، أيلول (٢٠٠٦) .

٢- نائل عدس و عبد الناصر نور، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة" (دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونيين الأردنيين)**، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونين الاردنين ، عمان، الأردن ، أيلول، ٢٠٠٦ .

٣- نعيم خوري، **القيمة العادلة والنمو الاقتصادي**،المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونين الاردنين، عمان، الأردن، أيلول ، (٢٠٠٦) .

٤- نعيم دهمش و عفاف أبو زر، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة** ، المؤتمر المهني العلمي السادس لجمعية المحاسبين القانونين الاردنين، عمان، الأردن، ايلول، (٢٠٠٤) .

٥- نعيم دهمش و عفاف أبو زر، **موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها**، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونين الاردنين ،عمان ،الأردن ، أيلول (٢٠٠٦) .

٦- هيثم السعافين، **مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونين الاردنين ، عمان، الأردن، أيلول، (٢٠٠٦) .

٧- وليد زكريا صيام ، **أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها (دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية)** المؤتمر العلمي المهني السابع ، جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين ، عمان، الأردن ، أيلول (٢٠٠٦) .

المواقع الالكترونية :

١- الموقع الالكتروني لبورصة عمان ، www.ase.com.jo .

٢- الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالي ، www.jsc.gov.jo .

٣- الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والتجارة ، owww.mit.gov.j .

القوانين والتعليمات :

- تعليمات هيئة الأوراق المالي لأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق سنة٢٠٠٧ .

- قانون الشركات الأردني لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته .

المراجع الأجنبية :

1-Barth, M. E, Landsmam, W.R. and Wahlen, M.A. **Fair Value Accounting : Effects on Banks Earnings Volatility, Regulatory Caital , and Value Contractual Cash Flows.** Journal of Banking and Finance. (1995) . Vol, 19 Issue3-4 .

2-Beatty, Anne, **The Effects of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Mangement : How Fair Is It** ? , Review (federal Reserve Bank of Saint Louis) , 1995, Vol.77(1), Jan-Feb .

3- Belkaoui, A.R. **Accounting Theory**. UK: Thomson Learning, (2000).

4- Danbolt, J, and Ress, W A,(2004). "**Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions**", Working Paper, Department of Accounting and Finance, University of Glasgow.

5-Dean, G.W. **A Modern Phoenix**, Abacus, Mar,1998, Vol. 34.(1) .

6-Dickinson ,Gerry and Liedtke , Patrick .(2004).**Impactof a Fair Value on Financial Reporting System Insurance Companies**. Intenrational Association for the Study of Insurance Economics, June .

7-Epstein,B.J.and Mirza,A.A.IAS 2000, **Interpretation, and Application of International Accounting Standerd** 2000 .John Wiley and Son, (2001), Inc .

8- Herrmann . D, Saudagaran. S, and Thomas. W.B, (2005), **The Quality Of Fair Value Measures For Property ,Plant ,And Equipment**, (on – line) , Available, www.ssrn.com.

9- Kieso, D.E. weygandt, J.J and Warfield, T.D. **Intermediate Accounting** . Eighth Edition John Wiley and Sons, (2001), Inc .

10- Nash, Hazel Ann**,** (2003) **,** **Fair Value**, (on – line) , Available, www.ssrn.com.

11- Rosa,B.D. and Bertoni,M. (2005), **Comprehensive, Income ,Fair Value ,And Conservatism: Aconceptual Framework For Reporting Financial Performance**, (on – line) , Available, www.ssrn.com .

12- Schroeder, Clark, and Carhy, **Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases**, Wiley and Sons ,(2003).

الملاحق

ملحق (١)

Abstract

The Impact of Implementation of Fair Value at the Financial Performance on Financial Reports of Jordanian Banks

Prepared by : Sari Suleiman Atta Suleiman

supervised by Dr. Suleiman Hussein Bishtawi

Appeared in the last decade, the so-called fair value, where it has resonated among the beneficiaries of the financial statements for these entities expect the impact will result from the application of this concept, where it came from this study in order to

reach the effect of applying the fair value of financial performance indicators in the banking sector; and through which to reach a set of conclusions and recommendations to be utilized by the banking sector, as well as the beneficiaries of the financial statements of these banks.

Where the researcher in this study using a set of performance indicators to measure the financial impact of applying fair value in Jordanian banks, and spread of these indicators on the five groups of indicators of financial performance, and these percentages were divided into two groups in the study are:

1 - ratios related to the income statement.

2 - ratios related to the balance sheet.

Has also been formulated hypotheses and study questions on the basis of this division, the researcher also extract these ratios from 2001 to 2008, and the study sample by 67% and by ten banks from the banks of Jordan, has been used method of simple linear regression through data analysis in quantitative and tested statistically, and the researcher to a set of results, including:

1 - The Jordanian bank you select a given return per ordinary share, which help to maintain their market position.

2 - The Jordanian banks maintained by good liquidity which is capable of meeting its short-term.

3 - The Jordanian bank is able to grant credit facilities to larger customers. .

The study recommended a few things, including:

1 - the need for the beneficiaries of the financial statements of the Jordanian banks see as much as possible indicators of financial performance when carrying out investment in Jordanian banks.

2 - the need for the Jordanian banks raise the degree of risk to their liquidity by reducing the reach to an increase in profitability.

3 - the need for Jordanian banks to grant credit facilities to the larger, leading to increased turnover rates have.